مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٧٦**

الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ويراجودا	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بارثو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة (S/2007/640)

07-58362 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أود، في المـستهل، أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد ليسلي كوجو كريستشين، الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، على عمله بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأنا واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفير كريستشين على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة (S/2007/640)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وأنغولا وأوروغواي وجزر سليمان وسنغافورة وغواتيمالا وغينيا والفلبين وفييت نام وكازاخستان وماليزيا والنرويج وهندوراس واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقةS/2007/64 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيم بشأن البند قيد النظر.

وأرحب بمشاركة الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون في هذه الجلسة وأدعوه إلى إلقاء بيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أحيي وفد إندونيسيا، ولا سيما وزير الخارجية حسن ويراجودا على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. إن عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة الثانية هذا العام حول هذه المسألة تبيّن الأهمية التي يوليها المجلس بحق لها، على النحو المبين في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥).

منذ أن توليت مهامي قبل عشرة أشهر، لاحظت الإسهامات الهامة لعدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وشاركت في مداولات بعض مؤتمرات القمة التي عقدتها. فهذه التفاعلات تهيئ فرصا مفيدة لبناء منتدى مشترك ووضع خطة للتعاون. كما أنها تساعد في رفد التقرير الذي طلب المجلس أن أعده عن السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تحسن التنسيق بها مع المنظمات الإقليمية في إطار ترتيبات الفصل الثامن من الميثاق.

واليوم، شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أقوى وأكثر نشاطا من أي وقت مضى. ففي هذا العام وحده، أنشأنا قوة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام وأرسينا الوساطة السياسية في دارفور، ونتشاور بشأن الحالة في الصومال. وتعاونّا مع الاتحاد الأوروبي في حماية السكان المدنيين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعملنا مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن ميانمار. وتشاركنا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إجراء انتخابات ومواجهة أوضاع سياسية برزت في غرب أفريقيا. وعملنا مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو. وتعاونا مع منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية الانتخابات في هايتي. وعقدنا مشاورات منتظمة مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية بشأن تسوية الصراع في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. كما عملنا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمعالجة شواغل تتعلق بالسلم والأمن في أوروبا ومناطق أخرى.

وهذه الأنشطة التنفيذية والأنشطة المتعلقة بالسياسات العامة التي تشمل منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام تؤتي أُكلها على الأرض، وتُستخدم كدروس يستفاد منها في المستقبل أيضا. وهي توفر لنا فهما أفضل لمكامن قوتنا ومزايانا. ولقد أتاحت المجال للاستجابة بشكل أسرع في بدايات نشوب أزمة ما وبفعالية أكثر في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولا بد لنا من الاستفادة من مكامن القوة هذه ومن العمل معا لإيجاد سبل أفضل وأكثر فعالية للتصدي للتحديات العالمية.

وتلتزم الأمم المتحدة بالمساعدة في بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاضطلاع بمهام منع نشوب الصراعات، وصنع السلام وحفظ السلام في مناطق تلك المنظمات. إن اقتراحاتي المقدمة إلى الجمعية العامة بتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام قد زادت بالفعل من قدرتها على العمل مع الشركاء في صنع السلام. وبالمثل، قدمت اقتراحات إلى الجمعية العامة لتعزيز إدارة الشؤون السياسية. ويبيّن كلا الأمرين التزامي بتعزيز قدرة المنظمة على العمل مع الشركاء الإقليميين. ومن نفس المنطلق، نحن نعمل على تعزيز القدرة على الوساطة داخل الأمانة العامة وعلى توفير الموارد للمبادرات مثل الخطة العشرية لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

ونحن مصممون على العمل معا بشكل أوثق وأكثر فعّالية لتحقيق المنفعة المتبادلة للمنظمات والدول الأعضاء، وقبل كل شيء، للشعوب في كل بقعة من بقاع العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): السيد الوزير، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة آنية وهامة للغاية، ألا وهي دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وأرحب بوجود الأمين العام بين ظهرانينا وبملاحظاته التي أبداها.

نحن نؤيد الهدف من عقد هذه الجلسة وورقة المفاهيم الإندونيسية، أي مناقشة قدرات هذه المنظمات القائمة والممكنة في مجال السلم والأمن وتحديد ووضع الإجراءات الرامية إلى تعزيز التعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تؤدي دورا هاما في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ومن الجلي أن هذا الدور ذُكر في الفصل الثامن من الميثاق، وأن أهميته أُكدت في العديد من قرارات المجلس وبياناته الرئاسية.

وغالبا ما يكون لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فهم مباشر للأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات المحلية. فهي تفهم الأعراف والثقافات المحلية، وفي أحيان كثيرة، لها تأثير كبير على أطراف النزاع. ومن مصلحة مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما العمل مع هذه المنظمات لمنع نشوب الصراعات وحلها حينما تنشب. وتؤيد الأمم المتحدة التبرعات لتمويل عمل المنظمات الإقليمية.

وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن كيفية تحسين الأمم المتحدة لدعم الترتيبات الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية، ونحن نتطلع إلى ذلك التقرير.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على الإسهامات الهامة للمنظمات الإقليمية. أولا، أود أن أركز على الدور الهام الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في توطيد السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا وما وراءها. فعلى مدى ٤٠ عاما، ساعدت الرابطة في خلق بيئة في جنوب شرقي آسيا شجعت على إجراء الحوار وإحراز التقدم، ومكّنت بلدانا في المنطقة من تسوية خلافاتها ومشاكلها سلميا وإيجابيا. وتعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل أن يكون لها وجودها الذاتي باعتبارها منظمة، ونحن نشيد بذلك. وحين تمضي قدما، سيكون أحد تحدياتها الرئيسية التعامل مع ما يسببه أحد أعضائها من مشاكل وتهديد للأمن الإقليمي. إن بيان الرابطة الصريح المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن القمع الوحشي للمتظاهرين والرهبان البوذيين المسالمين في بورما أظهر للنظام العسكري قلق الرابطة الشديد إزاء انتهاكاته للحقوق السياسية والاقتصادية والإنسانية للشعب البورمي. وأكدت الرابطة أن هذه الانتهاكات الجسيمة تؤثر بالفعل في استقرار المنطقة.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية في تخفيف حدة الصراعات في أفريقيا. فالاتحاد الأفريقي يؤدي دورا حاسما في دارفور. وتثني الولايات المتحدة على استمرار التزام ومساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وسط الخسائر البشرية التي مُنيت بها في مواجهة الهجمات العنيفة في دارفور. ونحيي أيضا الدور الهام والمستمر الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي من خلال مشاركته في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن دور الاتحاد أمر حاسم لنجاح الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة. ونحن نتطلع إلى تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وننظر إلى دوره في العملية المختلطة وفي حشد الدعم السياسي لانتشارها وعملياتها باعتباره مثالا ممتازا لأهمية المنظمات الإقليمية في تخفيف حدة الصراعات في أفريقيا.

ثالثا، يسهم الاتحاد الأوروبي أيضا في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس الأمن على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والتي تشكل وجودا متعدد الأبعاد ويتألف في معظمه من الشرطة المدنية للأمم المتحدة وقوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الأوروبي. والهدف من هذه البعثة هو حماية اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. وهدفها النهائي هو تهيئة الظروف الأمنية التي تفضي إلى عودة طوعية وآمنة ومستدامة للاجئين والمشردين داخليا. ونحن نثني على مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذا الجهد.

رابعا، أدت منظمة الدول الأمريكية دورا لا غنى عنه في تسهيل عمليات السلام وتعزيز الاستقرار في نصف الكرة الغربي. ففي هايتي، على سبيل المثال، قامت بعثة المنظمة بدور رئيسي في المساعدة على حفظ الاستقرار بعد استقالة الرئيس أريستيد، وقدم خبراؤها التقنيون دعما حاسما في تسهيل إجراء الانتخابات وإعادة إقامة الحكومة الديمقراطية التي جاءت بعدها. علاوة على ذلك، ستؤدي الجهود الحالية التي تبذلها المنظمة إلى وضع سجل انتخابي دائم لأول مرة في تاريخ هايتي.

خامسا، ساعدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتسوية صراعات غير عنيفة. ومراقبة هذه المنظمة للانتخابات تمثل المعيار الذهبي لبعثات المراقبة الدولية. وما زالت الولايات المتحدة تدعم بقوة أنشطة هذه المنظمة، وترى أن معاييرها والتزامها تقدم نموذجا إيجابيا لتمتثل له المنظمات الإقليمية الأخرى.

نود أيضا أن نشيد بإسهامات مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، نحن نعترف بأن المنظمات الإقليمية ستؤدي دورا متزايدا في الطريقة التي نحل بها القضايا المتعلقة بالسلم والأمن. ونحن ندرك أيضا أنه مثلما توجد اختلافات في الطرق التي تساعد بها مختلف المنظمات الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يجب أن يكون مرنا في نهج عمله معها، وعلى أساس الوقائع الفريدة لكل حالة. التعاون مع المنظمات الإقليمية يمكن أن يتخذ، وسوف يتخذ، أشكالا عديدة.

يجب على مجلس الأمن أن يعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز قدراتها وتمكينها من التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها. وكما جاء في مشروع البيان الرئاسي، ينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في كيفية زيادة تعزيز التفاعل والتعاون مع هذه المنظمات وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مع أخذ مقترحات الأمين العام في الاعتبار. وسيكون هذا التعاون أمرا أساسيا للتمكين من القيام بردود مبكرة على التراعات والأزمات الناشئة والاضطلاع بمسؤولية هذا الجهاز عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكركم، سيدي الوزير، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذه المسألة الحيوية. وإنه لشرف أن تكونوا بيننا اليوم في مجلس الأمن. وأشكركم على هذه الورقة المفاهيمية الشديدة التركيز، والتي هي في حد ذاتها تبرز محورية هذه القضية. إننا نرحب بكم. ويسرنا جدا على الدوام وجود الأمين العام بيننا. ونود أن نعتقد أنه واحد منا.

وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسوف أقتصر على بعض الملاحظات التكميلية.

تعلق إيطاليا أهمية قصوى على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن ننظر بارتياح إلى تعريف الطرائق الأكثر وضوحا لتعميق تعاونها مع الأمم المتحدة، ولذلك نرحب بمبادرتكم هذه، سيدي الرئيس. ونرحب أيضا بالمبادرات التي أشار إليها الأمين العام في وقت سابق.

ينبغي أن تشارك المنظمات الإقليمية في كل مرحلة من مراحل حفظ السلام، من الدبلوماسية الوقائية إلى نشر القوات وأنشطة بناء السلام في معناه الواسع، من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إصلاح قطاع الأمن

وتوطيد سيادة القانون. ذلك لأنها صاحبة المصلحة الرئيسية في مناطقها الجغرافية. فالمنظمات الإقليمية، كما قال السفير خليلزاد من قبل، لديها بالفعل معرفة أفضل بالحقائق المحلية ولها مصالح مباشرة في حل الأزمات التي تهدد بإحداث تداعيات سلبية على المنطقة. وهنا أود أن ألقي الضوء على هذه النقطة التي سبق أن طرحتها، وهي أنه ينبغي إشراك المنظمات الإقليمية من بداية العملية – وليس أن تأتي عندما يكون قد تم بالفعل إصدار الأحكام.

ورغم أن الأمم المتحدة لا تزال تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، إلا أن تعدد الأشكال والطبيعة المترابطة للتهديدات والتحديات تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ نهج عالمي وجماعي ومتعدد الأطراف. والبعثات الجديدة، التي عادة ما تجمع بين المزيد والمزيد من الأبعاد المدنية والعسكرية، تشمل مهاما معقدة. وعملية تشاد هي مجرد مثال واحد معقد للكيفية التي تشكل بها الآن هذه العمليات المتعددة الأبعاد النمط الجديد للاحتياجات الجديدة. وتتباين أنشطتها من حفظ السلام إلى رصد تنفيذ عمليات السلام، وتشمل مستشارين ومساعدين عسكريين، وأعمال الشرطة، ومراقبة الحدود، وسيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان. ولذلك فإن الرد الفعال يتضمن اتخاذ إجراءات تكون فيها كل الأطراف الدولية، بدءا بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، متحدة ومنسقة بقدر الإمكان وقادرة على تقديم قيمة مضافة.

إن إيطاليا، التي عززت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣، تنظر بارتياح إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على أساس الإعلان المشترك الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والذي هو متابع ومكمل للإعلان المعتمد تحت الرئاسة الإيطالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ولقد كانت العمليات التي قام بها الاتحاد الأوروبي في البلقان بموجب ولاية من مجلس الأمن وتجربته مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ساحات مفيدة للتجارب.

لقد حان الوقت للتركيز على تنفيذ هذه القرارات الاستراتيجية. وبعثة جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد هي مثال جديد للطريقة التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية إزاء الأمم المتحدة، والتي تعزز التعاون القوي والمركز مع الاتحاد الأفريقي. ونحن نعمل وفقا لهذا النهج من أجل تعزيز آليات التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن مجلس الأمن ومن أجل اتخاذ الاتحاد لإجراءات أكثر فعالية.

إن لجنة بناء السلام هي هيئة تجمع بين كل الأطراف الهامة في بلد معين، وذلك في الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك، فإن لجنة بناء السلام تمثل نموذجا للتفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لا بد من استغلال طاقاتها إلى أقصى حد لتعزيز الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. وهناك إمكانيات هائلة في هذا الخصوص يجب ألا نهدرها.

أخيرا، فإننا نولي أهمية خاصة لبناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في مجال المعايير المتجانسة، واحترام المبادئ المشتركة والدروس المستفادة من التجارب الأخيرة لحفظ السلام. وفي هذا الإطار، ينبغي استكشاف الطرق المختلفة لمساعدة المنظمات الإقليمية التي لا تنطوي بالضرورة على استخدام القوات، مثل تقديم مساعدة أكبر في ميدان السوقيات والتخطيط للتدخل والتدريب.

وفيما يتعلق بالتدريب خصوصا، فإن إيطاليا تسهم من خلال هياكل مركز الخبرة الرفيعة لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في تعزيز قدرات الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بعنصر الشرطة في عمليات السلام.

وما أعنيه بذلك أننا إذا عززنا دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، علينا أن نركز في نفس الوقت على بناء قدرات تلك المنظمات، وإلا فإن هذه ستكون مجرد ممارسة في البلاغة.

السيد القحطاني (قطر): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أرحب بكم في نيويورك، ويسرني أن أراكم تترأسون مجلس الأمن، وأتمنى لوفدكم كل التوفيق في رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أثني على اختياركم لموضوع دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ليكون موضوع المناقشة المفتوحة لهذا اليوم، لا سيما بعدما أصبح دور تلك المنظمات في صون السلم والأمن الدوليين عرضة للتهميش والانتقاص.

إن الأوضاع المختلفة والعوامل المتباينة، سواء منها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها كل منطقة من مناطق العالم تعطي أهمية خاصة وأولوية للمنظور الإقليمي في التعامل مع الأزمات المختلفة. ويتجسد هذا المنظور في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العديدة في شتى أنحاء العالم. وإدراكا من واضعي ميثاق الأمم المتحدة لهذه الحقيقة، فقد أفردوا فصلا خاصا في الميثاق لدور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما شكل الأساس لنظام الأمن الجماعي. وهذا الدور الهام للمنظور الإقليمي – عدا عن فعاليته الكبيرة – يسهم في إضفاء شعور أعمق بالمشاركة وتوافق الآراء وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمل المنظمة الدولية، إلا أن هذا الدور أصبح مؤخرا في خطر بطريقة أو بأخرى.

لقد أدركت بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن هذا الخطر، فدعت إلى عقد عدد من الاجتماعات المفتوحة حول دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، واتُخذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) واعتمد عدد من البيانات الرئاسية التي تؤكد على أهمية هذا التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاستفادة من تلك المنظمات في أغراض الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام، وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. ويأتي اجتماعنا اليوم في وقت بدأ الشك يحوم من جديد حول حقيقة رغبة مجلس الأمن في تعزيز هذه الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من هذه الاجتماعات، وبعد مرور أكثر من ٦٠ عاما على اعتماد نظام الأمن الجماعي هذا، فإننا نجد أنفسنا مضطرين للتذكير مرة أخرى بأن الميثاق قد ضمن للترتيبات الإقليمية دورا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين، وألزم مجلس الأمن بالاستعانة بالمنظمات الإقليمية في احتواء النزاعات وتسويتها وفق الفصل الثامن من الميثاق، بل الأكثر من ذلك، أنه أعطى المنظمات الإقليمية أولوية في تسوية تلك النزاعات الإقليمية.

ولكي يستقيم هذا النظام الأمني الدولي الجماعي، لا بد من تعزيز تعاون مجلس الأمن مع الترتيبات الإقليمية في المسائل الدولية، ولكي يكون هذا التعاون تعاونا حقيقيا، من الضروري تجنب الانتقائية والازدواجية في تعامل المجلس مع بعض القضايا الإقليمية ودون الإقليمية، وعدم إبراز دور بعض المنظمات الإقليمية في الوقت الذي يتم إهمال وجهة نظر منظمات أخرى إهمالا تاما، أو التعدي على صلاحياتها. إن التاريخ والواقع لا يساعدان على التفاؤل بأن هناك شراكة حقيقية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في جميع الحالات، وهذا يحتاج إلى مراجعة ووقفة صارمة لتحقيق هدفنا الأسمى والأهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من منظور جماعي.

وعلاوة على ذلك، وبغية تفعيل ما نعيد التأكيد عليه في كل مناقشة مفتوحة للمجلس حول هذا الموضوع، فإننا نأمل أن يتم اعتماد قرارات مجلس الأمن المبنية على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تحت الفصل الثامن من الميثاق، وأن تُعطى المنظمات الإقليمية الأولوية في تسوية النزاعات الإقليمية، وأن تُمنح الدعم الكافي ماليا وسوقيا وسياسيا من أجل الاعتراف صراحة بأن هناك شراكة حقيقية مع تلك المنظمات، وأن لا تكون تلك الشراكة عبارة عن أفكار لا تمت إلى الواقع بصلة.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي دولة قطر إلى عضويتها، كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، تسعى إلى زيادة فعالية دورها الإقليمي في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية، إلى جانب التعاون مع الأمم المتحدة في المجالات الأخرى. ولكن لم يتم إيلاء الاعتبار الواجب من قبل مجلس الأمن لمبادرات تلك المنظمات الإقليمية فيما يخص القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي على سبيل المثال، بل وصل الأمر ببعض الأعضاء في مجلس الأمن إلى التقليل من أهمية المبادرات العربية في هذا الخصوص، وهذا مما يؤكد أن هناك انتقائية في التعامل مع دور المنظمات الإقليمية.

تزايد مؤخرا الاهتمام بالتعاون بين المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد الجمعية العامة، حيث مُنحت العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مركز المراقب لدى الجمعية العامة بهدف تعزيز دور هذه المنظمات في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونشير هنا إلى أن القرار الذي اتخذته بالأمس اللجنة السادسة للجمعية العامة لمنح مركز المراقب لدى الجمعية لمجلس تعاون دول الخليج العربية، الذي يسعى منذ إنشائه إلى تطوير تعاونه مع المنظمة الدولية، بل وإلى تفعيل دوره الإقليمي في منع نشوب الصراعات الدولية والإقليمية وتسويتها، حيث سيعقد واحدة من أهم قممه في الدوحة في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم لمناقشة مسائل هامة وحيوية تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

لقد شهد العام الماضي وهذا العام حملات سياسية ضد تفعيل دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولم يسلم الاتحاد الأفريقي من ذلك على الرغم من التوقيع في مطلع هذا العام على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حول شراكة السنوات العشر، حيث وقفت الأسباب السياسية عائقا أمام تقديم الدعم المالي والسوقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بالسودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في الصومال. وقد تسببت تلك العراقيل في تدهور دور المنظمة الإقليمية في هذه المناطق، وهو ما لا يخدم إطلاقا الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتسوية الأزمات في هذين البلدين. إن ما نشهده في الصومال، على سبيل المثال، لخير دليل على تقاعس المنظمة الدولية في تعزيز دور الشراكة والأمن الجماعي للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي المقدم من قبل الوفد الإندونيسي والذي سيعتمد في ختام هذه الجلسة، لا سيما بعد الأخذ بمقترحات وفد بلادي.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، لمشاركتكم في هذه الجلسة اليوم ورئاستكم لها. كما أننا نرحب بوجود الأمين العام في هذه الجلسة.

ونرحب بهذه الفرصة لنناقش مرة أخرى دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ونثّني على إندونيسيا لأنها أتاحت لنا فرصة أخرى

لمواصلة النقاش بشأن هذه المسألة، والتي باتت محورية بشكل متزايد لجهودنا الجماعية من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أصبح دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين بارزا بصورة متزايدة، وهو ما يمثل في رأينا تنفيذا أكمل لأحكام الميثاق. ولقد أثبتت التجربة أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يعزز صون السلم والأمن الدوليين. بيد أن الدور الفعال للمنظمات الإقليمية ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه يعفي الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، من مسؤوليتها المنصوص عليها في الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد اعتقادنا بأنه ينبغي لنا أن ننسق جهودنا الأمنية الجماعية من خلال الأمم المتحدة.

إن المنظمات الإقليمية مفيدة في صون السلم والأمن الدوليين، ومن أسباب ذلك قربها من حالات الصراع المعينة وفهمها المستنير لهذه الحالات. ولدى تلك المنظمات مرونة أكبر للتدخل، خاصة خلال المراحل الأولى من الصراع، ويمكنها أيضا أن تشارك في جهود الوساطة عندما تنشأ صراعات.

لقد تدخل الاتحاد الأفريقي في بعض الحالات التي لم تتمكن الأمم المتحدة من التدخل فيها، وكذلك في حالات كان فيها التدخل السريع من الأمم المتحدة ضروريا ولكن غير ممكن. وفي بعض الحالات تستغرق عمليات الأمم المتحدة وقتا طويلا لوضع الشكل النهائي لها بينما تتدهور الأوضاع الأمنية على الأرض. وفي مثل هذه الحالات يمكن للمنظمات الإقليمية أن تخفف حدة هذه النواقص القائمة لدى الأمم المتحدة من خلال الرد والتدخل السريعين.

ولقد وضع الاتحاد الأفريقي آليات تسعى إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية. فالهيكل الأفريقي للسلام والأمن، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٢، يتضمن آليات مثل مجلس السلام والأمن، والنظام القاري للإنذار المبكر، وفريق الحكماء، والقوة الاحتياطية الأفريقية، وإطار إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع. وتعبر تلك الآليات عن مجموعة كبيرة من المعايير والقيم الأساسية، التي تهدف جميعها إلى الانخراط في منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول الذي أنشأ المجلس الأفريقي للسلام والأمن ينص أيضا وتحديدا على أنه

> ”تنفيذا لولاية مجلس السلام والأمن في تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، سيتعاون المجلس ويعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“.

على الصعيد دون الإقليمي، لا تزال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤدي دورا حاسما في ضمان الاستقرار دون الإقليمي. وفي هذا السياق، قام الجهاز التابع للجماعة والمعني بالسياسة والدفاع والأمن ببذل جهود وساطة لإخماد صراعات محتملة. كما أنشأت الجماعة مؤخرا لواء يتألف من عناصر من الجيش والشرطة وعناصر مدنية من جميع الدول الأعضاء في الجماعة، وهو اللواء الذي سيشكل جزءا من قوة الاتحاد الأفريقي الاحتياطية للانتشار السريع إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

إن نطاق عمليات السلام الإقليمية محدود بسبب نقص الأموال والقدرات اللوجستية. ونقص مصادر التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام هو أساسا ما يعيق في كثير من الأحيان مبادرات مدروسة جيدا وتوقيتها جيد لحفظ السلام، مما يفضي إلى عواقب مأساوية للمجتمعات المتضررة من

الصراع. ولهذا السبب طلب الاتحاد الأفريقي من الأمم المتحدة استكشاف إمكانية التمويل، ولو حتى من خلال أنصبة مقررة، لعمليات حفظ سلام تم نشرها بموافقة من الأمم المتحدة. ويتحتم ونحن نقوم بتحديد أكثر للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن نتحلى بالجرأة والطموح في مواصلة استكشاف النُهُج القابلة للتطبيق إزاء مسألة تقاسم أعباء التكلفة. ففي نهاية المطاف، السلام والأمن في أفريقيا هما جزء لا يتجزأ من السلام والأمن العالميين. وأسباب الصراعات وعدم الاستقرار في أفريقيا وعواقبها تؤثر تأثيرا كبيرا في التطورات العالمية والعلاقات على الساحة الدولية.

إن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا ويقضي بنشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يعبر تعبيرا عمليا عن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتي نأمل أن تسهم كثيرا في توفير أساس متين لتعزيز التعاون بين المنظمتين. وهذه العملية هي أحد النماذج المبتكرة لتعاون يتمكن فيه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من مضافرة الجهود سياسيا ولوجستيا وماليا لحسم أحد الصراعات المستعصية في عصرنا.

ويتطلع وفد بلادي إلى تقرير الأمين العام، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في الوثيقة S/PRST/2007/7، والذي نأمل أن يتضمن مقترحات واضحة لتعزيز العلاقة مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك استكشاف السبل بشأن تقاسم أعباء تكاليف صون السلم والأمن الدوليين. فبدون هذه المقترحات الواضحة لن ينجح التقرير في إعطاء دفعة إضافية لهذه المناقشة حتى تخرج عن نطاق الخطابة المحضة. المطلوب هو اتخاذ خطوات عملية واقتراحات محددة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

في الختام، نؤكد من جديد إيماننا بأن التعاون الأوثق مع المنظمات الإقليمية يعزز تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال توسيع الجهد التعاوني بين جميع الأطراف المعنية في تحقيق النتيجة المرجوة. ولهذا يسرنا أن نناقش السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دور المناطق في دعم مجلس الأمن. وستكون مناقشاتنا هنا مصدرا مفيدا يمكننا أن نبني عليه ونحن نحاول إيجاد الحلول.

وأخيرا، نحن نؤيد إصدار البيان الرئاسي الذي أعده وفد إندونيسيا.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفد بلادي بالشكر إليكم، سيدي، على القيام بهذه المبادرة الايجابية لإجراء هذه المناقشة العامة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وأرحب بحضور الأمين العام وأشكره على إسهامه القيم في مناقشة هذه القضية الهامة، وكذلك على ما قدمه من مبادرات لتعزيز قدرات المنظمة.

على مدى العامين الماضيين، كانت تجربتنا باعتبارنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن قد جعلتنا شهودا على عدد لا يُحصى من الحالات التي حصدت الأرواح وسببت إصابات وفظائع أخرى من جراء حروب أهلية وأعمال إرهابية، وذلك من خلال الآثار المدمرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي من المؤكد تماما أن أفريقيا هي ضحيتها الرئيسية.

ورغم أن ما قام به المجلس من أعمال بشأن هذه الآفات هي أعمال كبيرة من نواح عديدة إلا أنها كانت يجب أن تكون أنجع وأكثر استدامة بكثير. وفي هذا الصدد، يتجلى الفكر المستنير للآباء المؤسسين لمنظمتنا في إدراجهم للفصل الثامن في الميثاق، والذي يعّرف الآليات ويحدد الوسائل الضرورية للتفاعل بين مجلس الأمن والجهات الفاعلة

الإقليمية ودون الإقليمية. ومن المؤكد تماما أن هذا ما يدلل على أهمية رؤيتهم، التي هي اليوم أكثر حتى أهمية.

ولا أحد ينكر أن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين يمثل اليوم تقدما حقيقيا، وأن الفرص المتاحة للتعاون والتفاعل بين المجلس وهذه المنظمات قد أصبحت أكثر تنوعا في تلبية الحاجة إلى نهج متعدد التخصصات لمعالجة حالات الأزمات، وكما ورد في إعلان الألفية. ولقد أصبحت الآن الترتيبات الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين جزءا لا يتجزأ من الأمن الجماعي، ووفقا لما جاء في البيان الرئاسي الصادر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، الوارد في الوثيقة S/PRST/2007/7.

غير أن هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحتاج إلى قدرات ووسائل للعمل. وأنا أشير هنا إلى الدعم البشري واللوجستي والمالي والتقني الذي غالبا ما تفتقر إليه. وفي الواقع أن المسألة الأساسية المطروحة اليوم، خاصة في أفريقيا، هي ما إذا كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي تعمل بالنيابة عن الجهاز الرئيسي لحفظ السلام الدولي، تتمتع بدعم كاف من المجتمع الدولي. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تم نشر جنود الاتحاد الأفريقي في الخطوط الأمامية في دارفور بدون توفير الوسائل المناسبة للعمل في تلك المهمة؟ وللأسف، فإن الدعم الذي لا غنى عنه واحتاجت إليه أفريقيا في تلك الحالة – وما زالت بحاجة إليه – لم تتلقاه حتى الآن ولم يتصور الجميع أنه أمر حتمي. والحالة في ما يتعلق بالمهمة في الصومال خير دليل على ذلك.

وإضافة إلى ذلك، وبالنسبة لوفدي، فإن مأساة حسكنيتة، حيث تعرض للهجوم بأسلوب جبان الجنود الأفارقة الذين يخدمون قضية السلام وقتلوا وأهينوا لم تؤد إلى رد فعل حسن التوقيت ومناسب من مجلس الأمن. وهذا يبين قدرا من انعدام العقلانية في بعض ردود أفعال المجلس. ونرى أن هذه ممارسات سيئة، لا بد من القضاء عليها.

وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يلاحظ أن أفريقيا، بالرغم من الصعوبات التي تمر بها في الوقت الحالي، في سبيلها إلى زيادة قدراتها الإقليمية، وبالتالي زيادة الإسهام في تحسين الحالة في القارة؟ والاتحاد الأفريقي يتولى زمام مصير أفريقيا بالرغم من الافتقار إلى الموارد. ونؤكد على أن هذا يشكل إسهاما قيّما للغاية للمجتمع الدولي بأسره في ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، ينبغي الترحيب بحقيقة أنه يجري بصورة تدريجية نشر ألوية دائمة في خمس مناطق وستزاول عملها بحلول عام ٢٠١٠، نظرا للدعم المستمر الذي ستقدمه للمجتمع الدولي في الأعوام القليلة المقبلة.

إن حالة أفريقيا، التي اختارها وفدي لتوضيح تعليقاته، نظرا لأنها تشكل أكبر مكان اختبار للتعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تبين أن مستويات التدخل متنوعة وتكاملية من الناحية العسكرية والدبلوماسية. ففي ليبريا وسيراليون، كما نعلم جميعا، كانت جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا حاسمة في إنهاء حالات الصراع المطول.

ووسط أفريقيا، منطقتي بالذات، لم تكن مستبعدة من المبادرات المتعلقة بحالات الصراع في مختلف البلدان الأعضاء. وفي ذلك السياق، شكل عدد من البلدان في وسط أفريقيا وحدة عسكرية لتحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالدعم السوقي لفرنسا، التي نود أن نشكرها. ونقدر الدور البنّاء الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الحصول على موافقة حكومة السودان على الانتقال

اللازم من بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور إلى عملية للأمم المتحدة.

وننوه أيضا بالجهود التكميلية والمهنية للغاية من جانب السيد يان إلياسون والسيد سالم أحمد سالم، الأول بصفته المبعوث الخاص للأمين العام، والثاني بصفته المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال المفاوضات الصعبة بين جماعات المتمردين في دارفور وحكومة السودان من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

كما أننا نعلم أن المنظمات الأفريقية ليست هي الجهات الوحيدة التي تدخلت في تلك المنطقة. فقد أظهر الاتحاد الأوروبي أيضا، من خلال جهوده في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، أنه مهتم اهتماما كبيرا بأفريقيا. وهذا مكّننا من إدراك مدى فعالية تلك الشراكات الموسعة في ذلك السياق، فضلا عن مناطق أخرى مثل أفغانستان، مع بعثات الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. ونعتبر تلك الخيارات أفضل ممارسات ينبغي إبلاغ الآخرين بها.

وظل الكونغو دائما يدافع عن تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بحيث تتمكن قرارات مجلس الأمن، على سبيل المثال، من أن تأخذ بعين الاعتبار شواغل البلدان الأفريقية وبالتالي تكون قرارات شرعية وقابلة للتنفيذ. ونرحب في ذلك السياق بإنشاء العملية المختلطة في دارفور.

كما ظل الكونغو دائما يؤمن بضرورة إجراء حوار مستمر بين مجلس الأمن، من ناحية، والاتحاد الأفريقي، من الناحية الأخرى، من خلال مجلسه للسلام والأمن. وينبغي أن يشمل ذلك الحوار الدول التي تمر بحالة الصراع والدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، لأن بعض الصراعات، بسبب تعقيدها ونتائجها، تتجاوز الحدود الوطنية ودون الإقليمية. وتلك هي الحالة في الصراعات الدائرة في دارفور والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بحقيقة أن ذلك الحوار مكننا من التوقيع، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على مذكرة للتفاهم بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، تضفي المزيد من الطابع الرسمي على آليات التعاون بين الهيئتين.

وضمن الآليات القائمة في أفريقيا التي يمكن عرضها في متحف الممارسات الجيدة، أود أن أؤكد على منظمة دون إقليمية أُنشئت في عام ١٩٩٩ من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحت إشراف لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهي بالتحديد، مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقدمت أنشطة المنظمة، التي يتم استعراضها بشكل مستمر، إسهاما كبيرا في تحسين العلاقات بين الدول ومناخ السلام والأمن في المنطقة الأفريقية دون الإقليمية. وأدى الاجتماع السادس والعشرون للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عُقد في ياوندي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى تقديم مجموعة من التوصيات، بما في ذلك السعي للتعاون الإقليمي من أجل المحافظة على السلام وعقد مؤتمر وزراي بشأن مسائل توفير الأمن عبر الحدود. وأدت تلك التوصية إلى اعتماد دول المنطقة دون الإقليمية بيانا للالتزام السياسي بشأن إنشاء آليات تنظيمية وإدارية وقانونية وتقنية للتعاون في المناطق الحدودية بغية التصدي لظواهر مثل التحركات غير المراقبة أو الإجبارية للسكان، والأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات المسلحة، والتداول غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستغلال الموارد الطبيعية. وننوه هنا بالدور الهام للغاية الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية في وسط أفريقيا وبمدى فائدة دعمها المتعدد الأوجه لدولنا المختلفة. وبالتالي، ينبغي المحافظة على ذلك الزخم.

إن منع نشوب الصراعات وتسويتها والبحث عن السلام وبناء السلام أصبحت عن حق عمليات بحث دائمة تقريبا، وخاصة في أفريقيا. وفي الواقع، فإن مهمة إعادة السلام وإعادة بناء القدرات من أجل التنمية ظلت دائما في صميم شواغلنا.

وفي ذلك الصدد، فإن جهود لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون، مع المستوى الكبير للاهتمام والالتزام باللجنة الذي أعرب عنه المجتمع الدولي، جهود جديرة بالترحيب بها. وكما نعلم، فإن أكثر الاتفاقات المتطورة للسلام لا تزيل أسباب الصراع. ولا يلزمنا أن ننفذ هذه الاتفاقات فحسب، بل يلزمنا أيضا أن نساعد في استئناف الحوار، وبناء الثقة، واحترام القانون والانتعاش الاقتصادي، التي تشكل الشروط اللازمة للمحافظة على التوازن الهش في أغلب الأحيان في البلدان النامية. وهنا أيضا، يتسم بأهمية كبيرة الإسهام الذي تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي الختام، يود وفدي أن يذكر أن على المنظمات الإقليمية، طبقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقدم تقارير مرحلية إلى مجلس الأمن عن الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها هذه المنظمات. وتلك ستكون أفضل طريقة لتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات ولإلزام المجلس بإجراء التقييمات المرحلية بغية تحسين تطوير خططه للعمل في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وأخيرا، فإن وفدي يؤيد تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد إندونيسيا.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بوجودكم، سيدي، في هذه القاعة اليوم وبتقديم التهنئة لكم على المبادرة المتمثلة في إدراج هذا الموضوع الهام للغاية في جدول أعمال المجلس.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يحدد معايير لتوزيع العمل والمسؤوليات والمهام التي تشاركها هذه المنظمة العالمية والترتيبات والكيانات الإقليمية. وهو يتطلب أن يكون عمل هذه المنظمات والكيانات متسقا مع أغراض الميثاق ومبادئه. واتسم ذلك الإطار القانوني بأهمية خاصة منذ أن أدمج الاضطلاع بالأنشطة المشتركة بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ولاية مجلس الأمن. وأبرز القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) ذلك التطور وزودنا بقائمة مفيدة لتمديد وتعزيز مجالات التعاون، التي تتجلى في مناقشاتنا وقراراتنا بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى موقفها المتميز فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها، ظلت تشارك أيضا في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإنها مدعوة الآن إلى القيام بدور في جهود إعادة الإعمار المؤسسي والمادي. وهي قادرة على القيام بذلك، لأنها تعرف جيدا المشاكل الهيكلية التي تكمن في لب الصراعات، ولديها فكرة شاملة عن المشاكل الداخلية والإقليمية التي تجمع معا جوانب الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويمكن تدعيم هذه القدرات في حالات كثيرة، بفضل التعاون الأفقي والرأسي. ولكن يجب تكييف هذا التعاون على أساس كل حالة بمفردها، لكل منظمة محددة، كما يجب تكييفه بشكل خاص لكل منطقة، في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وهذا ما يجعلنا بحاجة إلى زيادة تعزيز الاتصالات بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات الإقليمية على المستوى المؤسسي، فضلا عن المستوى الميداني.

ولا بد لنا من الاعتراف بأن هذا التفاعل لا يخلو من بعض المشاكل؛ وهي تنشأ أحيانا من الاتفاقات التأسيسية للمنظمات الإقليمية أو من درجة قوتها المؤسسية؛ ولكنها تنشأ في حالات أخرى بسبب فقدان الإرادة السياسية لدى

الجهات الفاعلة، أو بسبب الفقدان النسبي لوزنها في المنظمة ذات الصلة. وذلك ما يوضح لماذا تتضارب، نوعا ما، تجربة التعاون في الميدان؛ فهناك حالات إيجابية وأخرى ليست إيجابية تماما.

أود الآن أن أشير إلى ثلاثة مجالات ظل المجلس فيها نشيطا – وهي عمليات حفظ السلام، وتعزيز المؤسسات وبناء السلام. والمسؤولية الأساسية عن العمل بسرعة وفعالية في مجالات السلام والأمن واجب مجلس الأمن. وعلى ذلك الأساس، من المهم حشد التعاون مع المنظمات الإقليمية وضمان قدرتنا على الانتشار سريعا بلوجستيات وقوات كافية. وفي مثل هذه الحالات، ولكي نكون فعّالين، يجب أن نأخذ بالحسبان القدرات المتفاوتة، عسكريا وماليا، التي يمكن أن تتوافر لقوات المنظمات الإقليمية. كما ينبغي لنا التأكد من أن العمليات التي تحتاج إلى تمويل من الأمم المتحدة، متوافقة مع النماذج والمعايير الواردة في الميثاق لصون السلم والأمن.

ومن جهة أخرى، فيما يتعلق بولايات العديد من هذه العمليات لحفظ السلام، فإنها تشمل الدعم لإجراء الانتخابات، وتوجيه الحوار السياسي وإعادة إعمار المؤسسات الديمقراطية في حالات ما بعد الصراع. وهذه هي الجوانب التي تسهم في استقرار بلد أو حكومة ما. لذا، فإن المنظمات الدولية أو دون الإقليمية مدعوة إلى تكملة جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال نظم الإنذار المبكر، بغية إزالة التوترات ومنع أو تخفيف انتهاكات حقوق الإنسان.

وإلى جانب تدعيم المؤسسات السياسية، هناك الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي لا بد من معالجتها بهدف توطيد السلام. ويجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل مساهمتها في توفير مناخ دولي يرسخ الاستقرار، ويدعم مشاريع التنمية، ويسهل التجارة ويعزز الاستثمار الخاص. وكجزء من هذا الجهد لإعادة الإعمار، ينبغي شمول الشركات المتعددة الجنسيات، مجتمعة معا، مثلا، في الميثاق العالمي.

وختاما، نعتقد أن هناك مجالا واسعا وواعدا يمكن تطويره أكثر هنا، بحيث يمكن للآليات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتعاون وترافق العمل المتعدد الأطراف على المستوى العالمي، لدعم مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، مع الاهتمام بخصوصيات كل منطقة، والحفاظ على إطار التفرع والتكامل في ميثاق الأمم المتحدة.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يشرفنا أن تترأسوا هذه الجلسة اليوم. ونشكركم على القيام بذلك. لقد اخترتم مسألة جوهرية. ومع أن الميثاق اعترف منذ البداية بدور المنظمات الإقليمية، فإنها لم تكن يوما نشيطة وهامة مثلما هي اليوم. وأود أن أقتصر على إبراز بضعة أمثلة وتحديات.

لقد شهدنا المساهمة التي قامت بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تركيز الاهتمام على بورما، وليس أقله الدعم الذي توفره لجهود الأمين العام، الذي يلقى حضوره هنا اليوم ترحيبا حارا، والبروفيسور غمباري. وتأمل حكومة بلدي لمؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وقت لاحق من هذا الشهر أن يبعث برسالة قوية عن ضرورة التغيير في بورما.

وفي أفريقيا، كان الدور الموسّع للاتحاد الأفريقي أحد أهم التطورات في السنوات الأخيرة. وقد نتج عن بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا هذا الصيف إعلان مشترك، يلتزم فيه هذا المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتكثيف تعاونهما عبر مختلف الصراعات. وكجزء من هذا الأمر، ينبغي لنا استكشاف إمكانية تقديم دعم أكثر استدامة

من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بناء القدرات. وإننا نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام.

وفي دارفور، تواجه هذه الشراكة اختبارا قاسيا، لأن القوة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تتسلم المهام من قوة الاتحاد الأفريقي الصرفة. والتجربة المقبلة في دارفور لا بد أن تقدم دروسا لكلتا المنظمتين. ويجب أن تكون أولويتنا الآن الانتشار الفعال للقوة المختلطة. وحكومة بلدي تؤيد التشكيل المقترح لهذه القوة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وإننا ننتظر من حكومة السودان أن تقبل ذلك بدون تحفظات.

إن دارفور أيضا شراكة دبلوماسية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإذ يعمل سالم أحمد سالم ويان إلياسون معا على بناء سلام مستدام، بدعم من فريق الوساطة المشترك. وهما يحتاجان إلى كل دعمنا في ما سيكون عملية صعبة وطويلة.

وفي الشرق الأوسط، تقوم جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي بأدوار قيّمة في تعزيز التعاون والتقدم السياسي.

وقد رأينا عبر أفريقيا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دورا هاما في حل الصراع،مثل دور بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ''ايفوري كوست''. وتأمل حكومة بلدي لتلك الجهود أن تنجح أيضا في زمبابوي. إن حكومة جنوب أفريقيا والجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا تشاركتا في السعي إلى حل الأزمة هناك. وإننا ندعم أي عملية لتخفيف محنة شعب زمبابوي، حيث انتهاكات حقوق الإنسان، والمستويات التعيسة من الحكم، والترهيب الوحشي والانهيار الاقتصادي حوّلت بلدا كان غنيا ذات مرة إلى أحد أكثر الأماكن بؤسا على وجه الأرض.

لقد طورت منظمتنا الرئيسية في أوروبا، وهي الاتحاد الأوروبي، في السنوات الـ ١٠ الماضية، قدرات جديدة في السياسة الخارجية والدفاع. وإنني أؤيد البيان الذي سيلقيه لاحقا في هذه الجلسة ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. إن هذا الاتحاد يقوم بدور نشيط في الجهود العسكرية والمدنية لإحلال الاستقرار في أفريقيا، والبلقان، والشرق الأوسط وآسيا. وهو يشارك مشاركة مباشرة في إرساء سيادة القانون في العراق، وتقديم الدعم والتدريب للشرطة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتطوير القوات الأمنية الفلسطينية وتوفير قوة حفظ السلام في البوسنة.

وفيما يتعلق بالبوسنة، إننا نتطلع إلى أن نسمع من الممثل السامي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نؤيد الخطوات التي اتخذها لضمان استمرار مقومات بقاء اتفاق دايتون. والاتحاد الأوروبي مستعد أيضا للاضطلاع بمسؤولياته في كوسوفو، بالعمل إلى جانب منظمة حلف شمال الاطلسي، حالما تنتهي عملية تحديد المركز في الشهر المقبل.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي هي، بالطبع، منظمتنا الإقليمية الثانية، وهي تحالف عبر أطلسي أُريد به الدفاع عن الغرب أثناء الحرب الباردة، وقد تغيرت الآن بحيث يمكنها أن تنشر الاستقرار والأمن خارج منطقتنا. إنها تتحمل عبء الجهد الأمني في أفغانستان. وقد أعادت الاستقرار إلى البلقان بعد تسعينات القرن العشرين المضطربة. وهي جاهزة، بوصفها المنظمة المتعددة الجنسيات ذات القدرة العسكرية الكبرى، لتنظر في أي مهام أمنية مطلوبة أخرى.

إن العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي في البلقان يجري تنفيذها بالشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وهما يعملان بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة قيمة أخرى في أدواتنا المتعددة لحل

الصراعات. ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تعمل معا أيضا في أفغانستان. وفي تلك الحالات، يمكن أن تكون هناك حاجة إلى نمط من المشاركة الدولية. فالجهات المختلفة يمكنها أن تجلب أرصدة مختلفة. ولكن مما له أهمية بالغة، أن يكون تنسيق الجهد الدولي فعالا، وللأمم المتحدة، في أغلب الأحيان، دور مركزي تؤديه هناك.

أود أن أقول، بشأن أفغانستان، إنه قد هالنا التفجير الانتحاري الذي وقع في نيو باغلان اليوم، الذي يبدو أنه قتل ما مجموعه ١٠٠ شخص، بينهم خمسة أعضاء في البرلمان الأفغاني. إن هذه الأعمال غير إنسانية. وإننا ندين بشدة المسؤولين عنها والذين وفروا المواد لهذا العمل الإرهابي.

وكما يوضح البيان الذي سنعتمده في وقت لاحق اليوم، فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية شركاء من أجل السلام في جميع أنحاء العالم. إن التحديات أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، ولكن فرص التقدم متاحة أيضا. وينبغي أن يكون ذلك موضع تركيزنا وهدفنا الموحد.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): باسم الوفد الصيني، أود يا سيدي أن أرحب بكم ترحيبا حارا وأن أشكركم على مجيئكم كل هذه المسافة على نيويورك لكي ترأسوا هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام. كما أرحب بممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

يمر العالم اليوم بتغييرات معقدة وعميقة. ولا تواجه الدول الأعضاء المسائل الأمنية التقليدية كالمنازعات الإقليمية والصراعات المسلحة فحسب، بل تواجهها أيضا تحديات أمنية غير تقليدية من قبيل الإرهاب وانتشار المخدرات وتفشي الأمراض وتغير المناخ. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أو لمنظمة دولية بمفردها القيام بمهمة التصدي لهذه التحديات العابرة للحدود، بل والعابرة للأقاليم. ويتحتم لذلك تعزيز تعددية الأطراف وإفساح المجال الكامل للتشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزهما.

وفي الأعوام الأخيرة، قدمت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مساهمات ملحوظة بصورة متزايدة لمنع نشوب الصراعات وحلها، وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، ومكافحة الإرهاب، ونزع فتيل الأزمات الإنسانية. وتؤيد الصين بقوة الأمم المتحدة في تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل صون السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن النقاط الأربع التالية. أولا، لكي نتيح للمنظمات الإقليمية الفرصة كاملة لأداء لدورها في صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن يظل ميثاق الأمم المتحدة دليلا يُهتدى به. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وهو عصب آلية الأمن الدولي الجماعي؛ ولا يمكن للمنظمات الإقليمية أن تتخذ إجراءات إلزامية بدون إذن من مجلس الأمن. ويشير الفصل الثامن من الميثاق إلى أن مجلس الأمن ينبغي أن يشجع على تطوير التسوية السلمية للنزاعات المحلية بواسطة الوكالات الإقليمية. وترى الصين أن يظل هذا أساسا لدعم الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، من الضروري تعزيز الاتصال والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ذلك أن جميع المسائل الحرجة لها أسباب معقدة ومن الصعب حلها. وكثيرا ما تنشأ حلولها خلال التفاعلات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تقديرا للإسهامات التي

تقدمها المنظمات الإقليمية للسلام والأمن الدوليين، وتأييدا لتوثيق الصلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقّعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعلانا بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد، الأمر الذي فتح قناة جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونرجو أن يتواصل تعزيز هذا التعاون، خاصة في مناطق محددة. ثالثا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، لتعزيز بناء قدراتها.

وتهيمن المسائل الأفريقية على جدول أعمال مجلس الأمن. وقد بذل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودا مضنية للتصدي للصراعات المحلية وتيسير الإصلاح وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. ولكنها، نظرا للقيود التي تخضع لها من حيث الموارد، لم تتمكن من استغلال مواطن قوتها الفريدة بكاملها في تسوية هذه المسائل. وقد قرر مجلس الأمن عن طريق قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي اتُخذ في شهر تموز/يوليه، أن يعطي إشارة البدء بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالسودان. وسوف تُنشر عملية حفظ السلام المذكورة مشاركةً بين الأمم المتحدة والاتحاد، غير أن الأمم المتحدة ستوفر الموارد الرئيسية. وقد آذن ذلك بظهور نموذج جديد يمكن من خلاله للأمم المتحدة أن تعزز بناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويستحق هذا النموذج أن يُدرس دراسة شاملة ويمكن أن يُستخدم لتسوية الصراعات في مناطق العالم الأخرى.

رابعا، ينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أداء دور أكبر. وقد ثبت أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بفضل ما لها من مزايا جغرافية وثقافية وغير ذلك، يمكنها القيام بدور فريد، بل ولا يمكن الاستعاضة عنه، في حل الصراعات المحلية. وفيما يتعلق بالمسائل المعروضة على جدول أعمال مجلس الأمن، ينبغي للمجلس بطبيعة الحال أن يتصدى لهذه المسائل بقوة، ولكنه ينبغي أيضا أن يشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مد يد المساعدة البنّاءة في تسويتها. وأما فيما يتعلق بالمسائل التي لا تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين، فمن باب أولى أن تعبأ بالكامل مبادرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بقصد تعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان المعنية بالتوصل إلى حلول على الصعيد الإقليمي.

وتبذل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، باعتبارها واحدة من أهم الآليات الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جهودا دؤوبة لصون السلام والأمن الإقليميين. ويؤدي تعاون الرابطة +٣ بين الرابطة وجمهورية كوريا والصين واليابان دورا متزايد الأهمية في تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وتؤيد الصين الرابطة تأييدا راسخا في قيامها بدور رئيسي في تسوية المسائل الدقيقة في المنطقة، وهي على استعداد لأن تبذل قصارى وسعها لدعم الرابطة والتنسيق معها في هذا الصدد.

وقد ظهرت منظمة شنغهاي للتعاون بمثابة منصة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. وتدعم الصين دورها النشيط في مكافحة الإرهاب وصون الاستقرار الإقليمي. ويتطلب بناء عالم متناسق ينعم بالسلام الدائم والرخاء المشترك جهودا متضافرة من جانب المجتمع الدولي. ولدى وفدي اقتناع بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بوصفها عنصرا هاما في المجتمع الدولي، سوف

تقوم بدور أكبر حتى من دورها الحالي في صون السلام والأمن الدوليين في المستقبل.

وفي الختام، تود الصين أن تشكر الوفد الإندونيسي على إعداده البيان الرئاسي. وتؤيد الصين اعتماد مجلس الأمن لهذا البيان.

السيد بارثو (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد السلوفاكي، أود أيضا أن أهنئ رئاسة المجلس الإندونيسية على ورقة المفاهيم المفصّلة، وكذلك على البيان الرئاسي الجيد الإعداد الذي يتناول بشكل واف هذا الموضوع الهام، الذي يُلاحظ أنه تطور باعتماد قرار المجلس ١٦٣١ (٢٠٠٥) بالإجماع خلال رئاسة رومانيا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وواصلت رئاسة المجلس اليونانية استقصاءه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ومن ثم ازداد تفصيلا بعد ذلك في سياق تسوية الصراعات في أفريقيا وأوروبا، اللتين تقوم المنظمات الإقليمية فيهما بدور هام.

وتعرب سلوفاكيا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

ومن نافلة القول إنه لا توجد منظمتان إقليميتان أو حكوميتان دوليتان متماثلتان. ومن الضروري لذلك تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون المحتمل مع المنظمات الملائمة وتنفيذه بشكل فعال. وليست جديدة تلك النداءات التي تدعو لإنشاء آليات تسمح للمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية بطرح نتائجها الرئيسية المستقاة من بعثاتها الخاصة ببناء السلام أو ما بعد انتهاء الصراعات، ومن ثم إشراكها على نحو استباقي في التعامل مع الاستجابات الجماعية لتحديات السلام والأمن المعاصرة. ومن شأن إيجاد آليات من هذا القبيل أن يؤدي إلى تدفق المعلومات على نحو مرن وفعال ومنتظم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بالتأكيد في اتخاذ مزيد من الإجراءات المكملة والمنسقة من كلا الجانبين واستبعاد ازدواجية الإجراءات والجهود. وهذا التعاون، المتسق مع الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي تعزيزه سواء على المستوى الرفيع أو على مستوى الخبراء. والهدف هو إقامة شراكة فعالة وتقسيم للعمل على نحو يعكس الميزة النسبية لكل منظمة مشاركة في منع الصراع وحفظ السلام. وترحب سلوفاكيا بمشاركة الأمين العام شخصيا في هذا المجال، ونتطلع إلى تقريره المتضمن للتوصيات، عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/PRST/2007/7).

إن سلوفاكيا، كغيرها، تقر بمسؤولية المجلس الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت ذاته، هناك ميزات عديدة لاختيار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمهمة منع الصراع وحله، ومنها الملكية المحلية، والتأثير على الأطراف أو الفهم المتعمق للمنطقة المعنية، وهذا ما ثبت فعلا في أفريقيا على وجه الخصوص. ولذلك، فإن سلوفاكيا تؤيد بالكامل تعزيز التعاون العملياتي الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في ميادين منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. ومن هذا المنطلق، نود أن نشيد بدور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على دورها في العديد من المبادرات السلمية وفي حل النزاعات بالطرق السلمية في أفريقيا.

وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، نود أن نشيد بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ونتطلع بشكل خاص إلى إسهام الاتحاد الأوروبي في معالجة البعد الإقليمي لأزمة دارفور من خلال نشر عملية عسكرية انتقالية في شرق

تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

إننا نرحب باعتماد القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع، الذي نقل الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مستوى جديد وغير مسبوق. ومما لا شك فيه أن نشر العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيعزز الشراكة بين المنظمتين لسنوات قادمة. ونود التشديد على أن نجاح هذه العملية بالذات سيكون أساسيا لبعث الأمل لدى شعب دارفور وللإسهام في إيجاد حل دائم للصراع في الإقليم. وتؤكد سلوفاكيا على الحاجة إلى تكثيف جهود جميع الجهات ذات المصلحة من أجل نشر عملية مختلطة فعالة في الميدان بأسرع وقت ممكن.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإننا نتشاطر تماما الدعوة إلى اعتماد نهج مرن وينحو منحى عمليا إزاء التعاون بصرف النظر عن البند المعني من جدول الأعمال. وعلى أساس خبرتنا المباشرة كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أود أن أقول بضع كلمات عن عملها في سياق هذه المناقشة المواضيعية. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أننا ناقشنا في شباط/فبراير ٢٠٠٧ سبل تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من خلال تأكيد تصميم المجلس على تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وبخاصة مع المنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا السياق، اضطلعت لجنة ١٥٤٠ بسلسلة من أنشطة التوعية مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، كمنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية. وتؤدي كل تلك المنظمات دورا أساسيا في عملية التنفيذ، وبخاصة من خلال مبادئها التوجيهية وتجاربها العملية والدروس المستفادة في المجالات المشمولة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك من خلال برامج المساعدة التي تقدمها لتيسير تنفيذ القرار.

وهذه الأنشطة المستمرة حتى الآن، تدلل على التعاون المتزايد والتفاعل بين لجنة ١٥٤٠ وهذه المنظمات سعيا إلى الهدف المشترك، وهو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن المسلم به كذلك أن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب جميع الدول، يمثل عملية طويلة الأجل ويتطلب جهودا مستمرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك تعزيز القدرات وتقديم المساعدة من جانب الدول والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. ولهذا السبب، فإن اللجنة تولي اهتماما خاصا لتعزيز فرص التعاون الدولي والمساعدة مع جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها الخبرات والموارد في أي مجال من المجالات المشمولة في القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦).

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على أخذ المبادرة بإجراء هذا الحوار، وعلى سفره من جاكرتا إلى نيويورك من أجل إدارة هذه المناقشة.

إن إيجاد تعريف أفضل للأدوار الخاصة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وللأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، يمثل تحديا صعبا.

وبلدي باعتباره عضوا في الاتحاد الأوروبي، أود أن أشير إلى البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد شدد مجلس الأمن، في قراره ١٦٣١ (٢٠٠٥)، على أهمية تعزيز التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في كل مراحل إدارة الأزمات. وعملا بذلك القرار، قدم الأمين العام توصيات (انظر S/2006/590)، وهي توصيات ذات صلة وثيقة بشكل

خـاص. وينبغـي النظـر في عـدد مـن تلـك التوصـيات بغيـة تنفيذها في السياقات الإقليمية المحددة.

والـشرطان الأساسـيان للتعـاون الفعـال همـا معرفـة القـدرات الخاصـة لكـل طـرف، وإنـشاء قنـوات للاتـصال الـسريع. وعقـد جلسات مثـل جلسة اليـوم مفيـد، في المقـام الأول، لأنـه يمكـن المنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة مـن شرح أنشطتها وتوقعاتها.

ولكـن معرفـة القـدرات الخاصـة لكـل طـرف يمكـن اكتسابها على أفضل وجـه مـن خـلال العلاقـات المنتظمة بين الأمانات. ولهذا السبب، فإن بلدي يؤيد تعزيز تلك العلاقـات حيثما لم تطور بشكل كاف بعد. ويسري الأمر نفسه على الاجتماعـات والمراسـلات بـين المـسؤولين الرفيعـي المـستوى. ومـن خـلال هـذه العلاقـات بـين الأمانـات والاجتماعـات الرفيعة المستوى، يمكننا الحصول على تبادل مثمر للخبرات سـواء علـى المـستويات الفنيـة أو الجغرافيـة الـسياسية. واجتماعـات الهيئـات الـسياسية مكملـة لهـذا العمـل الميـداني، كما شاهدنا في زيارة مجلس الأمن إلى مقر الاتحاد الأفريقـي، وفي اجتماعه مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقـي، المعقود في أديس أبابا في ١٦ حزيران/يونيو.

إن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صـون السلم والأمن الدوليين يشمل كامل مجالات العمـل، مـن منع نشوب الصراعات مرورا بالوساطة إلى بناء السلام.

إن الممارسة الجارية في إدارة الشؤون السياسية للأمـم المتحـدة الراميـة إلى تعزيـز قـدرات منـع نـشوب الـصراعات والوسـاطة ينبغـي أن تقتـرن بمناقـشة حـول كيفيـة تحقيـق استخدام أكبر لقدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجـال منـع نـشوب الـصراعات والوسـاطة وكيفيـة تجنـب الازدواجية في الجهود.

وفيما يتعلق بعمليات حفـظ الـسلام، تم إحـراز تقـدم كـبير في التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأوروبي، وبـين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفيما بين المنظمـات الـثلاث. ويكتـسي تعزيـز قـدرات المنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة أهميـة كـبيرة، وينبغـي للأمـم المتحـدة أو منظمـات أخـرى أن تقدم مساعدتها للجهود المبذولة لتحقيق ذلك، عند الاقتـضاء. فـضلا عـن ذلـك، وبمـا أن كـل عمليـة مـن عمليـات حفـظ السلام لها سماتها الخاصـة، يبقـى التحـدي الـرئيس هـو مواءمـة التعـاون مـع القـدرات ذات الـصلة، مـع مراعـاة تحقيـق أعلـى المعـايير في إطـار تسلـسل قيـادي واضـح. وفي هـذا الـصدد، نعتقد أن هيكل القوة المختلطة التي تم الاتفـاق عليهـا في إطـار أزمـة دارفـور لا ينبغـي بالـضرورة أن تـؤدي إلى نمـوذج قابـل للتطبيق بصورة عامة.

ولا أحـد ينكـر الـدور الـذي تقـوم بـه المنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة في بنـاء الـسلام. وتـوفر لجنـة بنـاء الـسلام إطـارا نموذجيـا للتـشاور فيمـا بـين جميـع الأطـراف الفاعلـة ذات الـصلة، وتكتـسي أهميـة خاصـة في ضـمان أكـبر مشاركة ممكنة من المنظمات الإقليمية في هذا العمل.

إن بلجيكا تدرك الأخطار الكامنة في جميع العمليـات الهادفة إلى إضـفاء الطـابع المؤسـسي علـى العلاقـات. ولـذلك، نرى أن تحقيق التآزر العملي والمرن أكثر أهمية من إنـشاء أطـر نظرية، كثيرا ما تكون جامدة وغير عملية إلى حد كبير.

ورغـم ذلـك، يبقـى صـحيحا أن هنـاك العديـد مـن الأطـراف الفاعلـة والأدوات تـشارك في المجـال الواسـع لـصون السلام والأمن الـدوليين. ولـذلك، مـن الـضروري أن يتـشكل التعاون وفقا للحاجة. وممارسة إصدار البيانات المشتركة الـتي استعملها الاتحـاد الأوروبي والأمـم المتحـدة في عـام ٢٠٠٣، ومؤخرا في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، هـي أداة تجعلنـا أكثـر مرونـة في تعريـف مواضـيع المناقـشة، وتحديـد أسـاليب معينـة

وإقرار آليات محددة للتعاون. ومع ذلك، ينبغي ألا تدفعنا تلك الممارسة إلى إخضاع التعاون لمعايير صارمة ونظرية.

وترى بلجيكا أن النهج العملي الذي يفضل الممارسة على النظرية ويولي اهتماما خاصا للدروس المستفادة من العمليات الجارية، يمكن أن يكون إطار عمل للاستمرار في تعزيز وصقل العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

السيد تشيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسر وفدي أن يرحب بكم، سيدي وزير الخارجية، في رئاسة مجلس الأمن. إن وجودكم في هذه القاعة، مع مشاركة الأمين العام، السيد بان كي - مون، وممثلي طائفة واسعة من المنظمات الإقليمية القيادية في هذا الاجتماع لدليل مقنع على أهمية موضوع اليوم.

إننا نتفق مع الأمين العام وكذلك مع المتكلمين الذين سبقونا في أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإن كان قد بلغ حقا مستوى لم يسبق له مثيل، فما زال هناك المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به لتكثيف هذا التعاون. ونرى أنه لا يمكن التصدي للأخطار والتحديات الراهنة بصورة فعّالة إلا على أساس نهج شامل وجماعي وبالالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة.

وثمة عنصر هام لاستمرار الجهود الرامية إلى زيادة فعالية منظمتنا العالمية باعتبارها المؤسسة المركزية المتعددة الأطراف المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين يتمثل في استمرار نمو التعاون والتنسيق العملي بين الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وينبغي لهذا التفاعل، الذي نصت عليه بوضوح الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، أن يظل قائما على الأساس الصلب للميثاق، خاصة الفصل الثامن، وعلى ضرورة الالتزام الواضح بالمبادئ والمعايير الأساسية للعمليات الدولية لحفظ السلام في جميع مراحل منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويشمل هذا، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية مجلس الأمن الهامة بلا منازع عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الأفضل أن يجيز مجلس الأمن أية عمليات لحفظ السلام تتم إقليميا أو في إطار تحالف، وأن تتم مساءلتها أمام المجلس، وينبغي أن يصبح هذا الشرط ملزما في الحالات التي تتضمن ولايات هذه العمليات عناصر من إجراءات الإنفاذ.

أما بخصوص التعاون بين المجلس والشركاء الإقليميين، فلدينا تجارب إيجابية عديدة في هذا المجال، وقد ناقشناها بالفعل. وفي ذهني بصورة خاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية وعدد آخر من المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومن الواضح أن الخبرة المتراكمة في هذا المجال تظهر الحاجة إلى إيلاء أولوية للوسائل السياسية والدبلوماسية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها. مع اضطلاع الأفارقة أنفسهم بدور رئيسي. إن جهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك بعثات الوساطة التي يقوم بها زعماء أفارقة مرموقون، في طائفة عريضة من القضايا قد مكنتنا من تحقيق تقدم إيجابي هام في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وقد ظل الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى أنه ينبغي للعمل الذي تقوم به المنظمات الأفريقية أن تسانده

سلطة مجلس الأمن بصورة كاملة وكذلك الإمكانيات اللوجستية والفنية للأمم المتحدة. ونتكلم هنا بصورة خاصة عن عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، وكذلك عن الاستعداد لنشر عملية حفظ السلام المختلطة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) في ذلك الإقليم قبل نهاية العام. ومن الأهمية بمكان طبعا أن نحصل على إفادات. وأشير هنا، أولا وقبل كل شيء، إلى ضرورة ضمان التخطيط والتنفيذ الفعّالين للعمليات الإقليمية وخضوعها للمساءلة الكافية من مجلس الأمن. وذلك أمر هام بصورة خاصة في الحالات التي لا يدعم فيها مجلس الأمن إنشاء تلك العمليات فحسب، بل يتخذ قرارات تأذن بها.

إن زيارات المتابعة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى أفريقيا واجتماعاتنا الشاملة مع زعماء الاتحاد الأفريقي قد مكنتنا تماما من مناقشة كامل مجموعة حالات الأزمات الحادة في القارة وكذلك المسائل المتعلقة بتطوير التفاعل العملي في المستقبل لمجلس الأمن مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لحل معظم المسائل الحرجة التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا. فلقد أرست زيارة أعضاء مجلس الأمن الأساس لوضع آلية لتبادل الآراء بانتظام بين الجهازين بشأن المسائل التي تقع في إطار اختصاص كل واحد منهما.

ويسهم حفظة السلام من رابطة الدول المستقلة إسهاما كبيرا في حل الصراعات في مرحلة ما بعد المجال السوفيتي. وبصورة خاصة، يواصلون مع مراقبي بعثة الأمم المتحدة في جورجيا دعم الأمن والاستقرار في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا. ويزمع الاتحاد الروسي الاستمرار بشكل نشط في توسيع التفاعل، خاصة في عمليات حفظ السلام، بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة.

وفي ذلك السياق، هناك إمكانية كبيرة للتعاون الذي يتطور بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي ظلت تعمل عملا مكثفا لإنشاء إمكانية لحفظ السلام خاصة بها، بما في ذلك استخدام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتسهم منظمة معاهدة الأمن الجماعي كذلك إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى إعادة بناء أفغانستان. وتعمل تحت إشراف المنظمة آليات فعالة منذ عدد من السنين على مكافحة الطريق الشمالي لتجارة المخدرات من أفغانستان إلى أوروبا، وتم الشروع في عملية القناة لإنشاء وجود دائم لمكافحة حزام المخدرات على امتداد الحدود الأفغانية.

ولضمان الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية، تقوم منظمة شنغهاي للتعاون بدور هام، وقد أعرب أعضاؤها عن رغبتهم في التعاون مع الأمم المتحدة في عدد كبير من المجالات، بما فيها، بصورة خاصة، مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمساعدة على إعادة بناء أفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، لا نزال نؤيد التوصية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بأنه ينبغي للمنظمات الإقليمية التي لديها قدرات في مجال منع نشوب الصراعات وحفظ السلام أن تجعل تلك القدرات جزءا من نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

ونحن مقتنعون بأن التقاء الشركاء الإقليميين مع منظمتنا الدولية سيستمر. ونتوقع، من ناحية، أن تجعل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على نحو أكثر فعالية، مواردها ومزاياها النسبية متاحة. وينبغي، من ناحية أخرى، أن تعزز الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، التنسيق والتفاعل مع هذه المنظمات، مع مراعاة مبادئ التقسيم المعقول للعمل واحترام صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

إن الجهود الجماعية للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الخارجة من الأزمات جزء أساسي من الاستراتيجية الدولية لكفالة السلام وعدم تجدد الصراع، وذلك بوضع ضمانات ضد تجدد الصراعات. وينبغي، في هذا الصدد، أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور تنسيقي التي يتضمن جدول أعمالها بالفعل بوروندي وسيراليون.

ونرحب بالممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى بين الأمين العام وقادة المنظمات الإقليمية على أساس جدول أعمال مشترك متزايد الاتساع والتنوع. وإلى جانب مهمتي حفظ السلام وبناء السلام، أضفنا مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتدفقات غير المشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتسوية المشاكل الأخرى العابرة للحدود والمزعزعة للاستقرار، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومن المفيد، في هذا الصدد، أن يكون هناك تنظيم رسمي للاتفاقات بين أمانة الأمم المتحدة وأمانات الشركاء الإقليميين ذات الصلة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولكامل وفد إندونيسيا لإعداد مشروع بيان رسمي جيد سيُعتمد اليوم، ونحن من مؤيديه.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بوفد إندونيسيا لتنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي، على الكلمات الطيبة التي وجهتموها في بداية هذه الجلسة إلى وفد غانا إليّ، فيما يتصل برئاسة غانا لهذا المجلس.

يمثل تكرار موضوع اليوم في المناقشات المفتوحة للمجلس اعترافا بتزايد أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ووفدي متفائل بأننا سنعقد العزم، في نهاية مداولاتنا، على تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن.

وإن تعاظم أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان منع الصراعات وحلها ليس نتاجا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل هو أيضا نتيجة طبيعية لعدم قدرة المجتمع الدولي أحيانا على الاستجابة بسرعة وفعالية لبعض حالات الصراع.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ففي أحيان كثيرة تكون لدى المنظمات الإقليمية معرفة متعمقة بالأسباب الجذرية للصراعات في منطقة كل منها. وقد يتوفر لدى تلك المنظمات معرفة وفهم أفضل للديناميات والأطراف والشخصيات ذات الصلة في أي من الصراعات، ومن ثم يمكن أن تمثل مصادر لا غنى عنها للمعلومات المفيدة التي تؤدي إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة في إدارة تلك الصراعات.

وتتسم بعض الهيئات الإقليمية بقدر أكبر من المرونة في تخصيص الموارد، بما فيها القوات، ومن ثم تكون قادرة على نشر هذه الموارد على نحو أسرع من الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جد مفيدة في بدء أنشطة لبناء السلام دعما للأمم المتحدة، وأن تيسر إعادة البناء بعد الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، ستحدث، مع استمرار العالم في مواجهة التهديدات الجديدة والقديمة معا، للسلم والأمن الدوليين، زيادة في الطلب على عمليات حفظ السلام. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة ليس لها جيش دائم خاص بها، يمكن أن تصبح المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مجمعات لا غنى عنها للموارد لأخذ القوات منها لعمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، ومع اتساع مفهوم الأمن الدولي نفسه على إثر إعلان حرب عالمية على الإرهاب، ستكون المعارف والخبرات الفنية المحلية بالغة الأهمية في أي عملية لمكافحة الإرهاب. وتتطلب معالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل التي تبرز إلى الوجود تعاونا فعالا مع الهيئات الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة.

يتركز اتساع هوة المنظمات الإقليمية بالمقارنة بالأمم المتحدة بوجه عام على دوافع الأطراف الفاعلة المحلية للمشاركة في معالجة الصراعات ومواصلة تلك المشاركة حتى في حالة وقوع خسائر. وتكون بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن أكثر ميلا أحيانا إلى التماس الحلول الإقليمية للعمليات التي يقع فيها الصراع في مجال النفوذ الإقليمي أو حيثما تكون الدول الرئيسية مترددة في نشر قواتها الخاصة بها. وقد تنشأ هذه الحالة عن المخاوف المتصلة بالصعوبة والتكلفة المتصورتين لتعبئة الدعم داخل المجتمع الدولي الأوسع والعمليات التشريعية للأمم المتحدة.

ونتيجة لهذه الميول، تطرأ الآن على القدرة الإقليمية على حفظ السلام تطورات كبيرة تدفعها مصلحة البلدان داخل تلك المناطق وخارجها. ولكن، ينبغي عدم النظر إلى هذه التطورات باعتبارها مؤيدة للحجج الداعية إلى عمليات متعددة الأطراف أو إقليمية لحفظ السلام كبديل لعمليات الأمم المتحدة، أو عوضا عنها. بل يجب تفسير هذه التطورات بالمعنى الأعم للكلمة بوصفها جزءا من الجهود المبذولة في مجموعها لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتشاطر المسؤوليات، على أساس الميزة النسبية لكل منها، مما يؤدي إلى التكامل وتجنب المنافسة.

وإن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يتم التعاون الفعال في هذا الإطار. والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مسؤولية مشتركة. وينبغي أن يكفل أعضاء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية احترام المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق أو الصكوك المنشئة لتلك المنظمات، ولا سيما في مجالي السلم والأمن. وفي حالة أفريقيا، على سبيل المثال، يستنكر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إطاحة الحكومات بالوسائل غير الدستورية ويحض الدول الأعضاء فيه على كفالة احترام سيادة القانون ومبادئ الحكم الديمقراطي.

وفي حين تسعى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى التصدي لما يواجهها من تحديات في ميداني السلام والأمن، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما جهود هذه المنظمات، مع مراعاة أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والواقع أنه يلزم على المجتمع الدولي اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة المصادر العالمية الأوسع للصراعات المسلحة. ويجب أن تدعم الأمم المتحدة بناء القدرات، وتدريب الموظفين، وينبغي أن تواصل العمل مع هذه المنظمات.

ولكفالة نجاح المنظمات الإقليمية وفعاليتها، ينبغي لعمليات النشر المشتركة التي تأذن بها الأمم المتحدة في عملية تضطلع بها منظمات إقليمية أو دون إقليمية أن تحدد إطارا واضحا يتضمن تعيين الأهداف، والتحديد الدقيق لدور كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومسؤولياتها. ويجب في نهاية المطاف عدم النظر إلى اشتراك المنظمات الإقليمية بأنه يخفف من المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن.

وأخيرا، تؤيد غانا اعتماد البيان الرئاسي الذي أعده وفد إندونيسيا.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، السيد الرئيس، ووفدكم بالمبادرة لعقد هذه المناقشة. وأود أن أشكر الأمين العام على حضوره، وأن أشكر ممثلي مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الموجودين معنا هنا اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أكرر تأكيد موقف بلدي الثابت، وهو أن من المفضل في هذا النوع من المناقشات الاستماع إلى آراء الشعوب والبلدان، وفي هذه الحالة المناطق المتضررة من حالة معينة، حتى يتسنى لنا نحن أعضاء المجلس أن نستفيد من وجهات نظرها وأن نثري بها بياناتنا.

إن تحقيق السلام موضوع معقد ينطوي على عوامل عديدة. ومن بين هذه العوامل إعطاء شكل ومضمون لصرح الأمن الجماعي المحدد في الفصل الثامن من الميثاق، وبهذا يتسنى تعزيز التفاعلات الإقليمية ودون الإقليمية التي يتيحها الميثاق. واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أشدد على المبادرة التي اتخذتها لجنة مكافحة الإرهاب لعقد اجتماعها الاستثنائي الخامس في نيروبي في الشهر الماضي، الذي شاركت فيه مجموعة واسعة من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ووضع البيان المشترك المعتمد في ذلك الاجتماع إطارا عمليا ينحو إلى تحقيق النتائج ويمكننا من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وهذه الهيئة.

إن المنظمات الإقليمية آلية طبيعية للعمل، من خلال التعاون مع القيادات المحلية، على تحقيق مطامح المجتمع الدولي. فهذه المنظمات يتوفر لها أكبر قدر من المعارف الكاملة والمباشرة المتعلقة بجذور الصراعات في المنطقة الجغرافية لكل منها. ونشيد، في هذا الشأن، بأعمال منظمة الدول الأمريكية. فالمساعي الحميدة التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية في ميدان حفظ السلام في المنطقة، فضلا عن مبادراتها لتخفيف حدة المشاكل الاجتماعية دليل في رأيي على خبرة فنية دينامية. ولقد ساعد اشتراك منظمة الدول الأمريكية كنظير إقليمي كثيرا الأمم المتحدة في أعمالها على أرض الواقع.

وإن مجلس الأمن يعتمد يوما بعد يوم رؤية أوسع لمسؤولياته فيما يتصل بالأخطار التي تهدد السلام والأمن. إلا أنه لا يعطي مع ذلك المنظمات الإقليمية الدعم اللوجستي والمالي الذي يكفي لتمكينها من أن تكون خط دفاع أول في الصراع. وتشكل عملية جمع الأموال والتخطيط اللوجستي للبعثة المشتركة مع الأمم المتحدة مهمة بالغة الصعوبة، وللتدليل على هذه النقطة لدينا المثال المعروف على ذلك وهو نشر القوة الهجين في دارفور. ومن ناحية أخرى، عندما تكون الإرادة ضعيفة، تنقسم أولويات المجتمع الدولي ويصبح التنسيق والتمويل أول ضحية لذلك. وهذه حالة مؤسفة. ونرى ذلك يحدث الآن في الصومال.

ومن الجلي أنه لا يمكننا أن نتغلب على هذه المشاكل إلا إذا توفرت لنا آليات رسمية لتمويل إجراءات منسقة، وإلا إذا كانت لدينا ترتيبات مستمرة يمكن تكييفها فيما بين الأمانات بغية تنسيق العمليات اللوجستية والتدريبية. وقد أشار ممثل الاتحاد الروسي إلى تلك النقطة. وبعد سنتين من تقديم توصيات الأمين العام في اجتماع القمة العالمي، ما زال يجري تنظيم علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية على أساس مرتجل، نعالج فيه المسائل على أساس كل حالة على حدة، ونتصدى للتحديات عندما تفرض نفسها بدون إنشاء آليات رسمية تساعد على تعزيز ما يتخذ من إجراءات.

وعندما لا يكون التقاعس خيارا، لا يمكننا أن نرتجل وأن نبط المسؤوليات بمنظمة معينة أو نطلب إليها تحمل التكاليف. ومن الأهمية بمكان، لهذا السبب، أن يؤكد البيان الرئاسي الذي نعتمده على أهمية تحديد واستحداث طرائق

تحبذ إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أيضا، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن امتناننا لوفد إندونيسيا، ولبلدكم ولكم أنتم، سيدي، بصفة خاصة لاتخاذ مبادرة تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع ذي أهمية أساسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على اشتراكه في مناقشتنا اليوم.

لقد سلم مؤسسو الأمم المتحدة، منذ أن وُضع الميثاق، بأن هناك دورا محددا للمنظمات الإقليمية في الإسهام في التسوية السلمية للمنازعات، وفي التعاون الدولي. وما علينا إلا أن ننظر إلى المشاركة الهامة لهذه المنظمات في مناقشة اليوم حتى نلمس مدى تطورها منذ عام ١٩٤٥. وليس هناك أي ركن في العالم لم يصبح فيه تعزيز التضامن الإقليمي هدفا رئيسيا، وأحيانا واقعا ملموسا.

ويمثل هذا التطور، في رأينا، تحديا. كما أنه ثروة كبيرة. فالمنظمات الإقليمية تأتي إلى طاولة المفاوضات بقدرات بالغة الأهمية كي تساعدنا على مواجهة الأزمات، ومن بين هذه القدرات الآليات السياسية والتشريعية، والشرطة العسكرية، والمساعدة على التعمير. ويخطر إلى البال فورا في هذا الصدد مثالان.

وأول هذين المثالين هو الاتحاد الأوروبي – وأود أن أوضح هنا أن فرنسا تؤيد تمام التأييد البيان الذي ستدلي به البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. ولقد قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة ممتازة في السلم والأمن الدوليين بتحقيق الاستقرار في القارة الأوروبية والمساعدة في إرساء دعائم رخائها.

وما إن بدأ الاتحاد الأوروبي في إبراز هويته ونشر مثله العليا السلمية في كل أنحاء العالم، أخذ يتعاون عن كثب مع الأمم المتحدة. وقدم الدعم إلى الأمم المتحدة في البوسنة حيث نهض بمسؤولية بعثة الشرطة. وفي كوسوفو حيث يستعد الآن للإضلاع بعمليتي الشرطة والقضاء في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث قدم الاتحاد الأوروبي الدعم العسكري الحاسم في ايتوري في عام ٢٠٠٣ إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحيث أسهم أيضا إسهاما كبيرا في تنظيم الانتخابات وحيث لا يزال يعزز الإجراءات الدولية لإصلاح قطاع الأمن؛ وأخيرا في السودان، وبخاصة في دارفور، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وحيث سيدعم القوة الهجين. وأود أيضا أن أشير إلى اشتراك الاتحاد الأوروبي في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بنشر قوة أوروبية أذنت بها الأمم المتحدة، وستتولى هذه القوة حماية المدنيين وستدعم بعثة للشرطة العسكرية هناك.

وهناك أيضا المثال الذي يتعلق بالاتحاد الأفريقي. إذ تقدم فرنسا مباشرة، وعن طريق الاتحاد الأوروبي، الدعم لتعزيز قدرات هذه المنظمة والدول الأعضاء فيها حتى يتسنى لها المشاركة بنشاط أكبر في تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. ولن أتناول بالتفصيل بنودا أخرى تطرق إليها آخرون، ولكن أود أن أذكر أن تعزيز الاتحاد الأفريقي وزيادة قوة تعاونه مع الأمم المتحدة كانا مبشرين جدا. وأفكر هنا على وجه الخصوص في قرار إنشاء القوة الهجينة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

ويلاحظ مجلس الأمن، في إطار مسؤولياته، هذه الزيادة في أهمية الاتحاد الأفريقي، ويلاحظ على وجه التخصيص اشتراك الرئيس كوناري في اجتماع قمة المجلس في ٢٥ أيلول/سبتمبر المعني بالسلام والأمن في أفريقيا، وهو اجتماع ترأسه رئيس الجمهورية الفرنسية.

وأود أيضا أن أشير، مع الترحيب، إلى تعاظم الدور الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التسوية السلمية للأزمات الإقليمية، ولا سيما التزامها بإجراء حوار حقيقي وشامل وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية وشاملة في بورما.

ويتيح تعاظم دور المنظمات الإقليمية أيضا فرصا لا بد لنا أن نغتنمها. وأفكر هنا في ثلاثة مجالات على نحو التخصيص يمكن أن تصبح فيها زيادة التعاون مفيدة بصفة خاصة. أولا وقبل كل شيء، في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يتوخى قرارا مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) الاضطلاع على نحو ملتزم بمكافحة أخطار حصول جهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. ويمكن أن تقدم المنظمات الإقليمية الدعم الأساسي في هذا المجال إلى اللجنة المنشأة بموجب قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذا تعاون يتعين تطويره إلى حد كبير ويحظى بدعمنا النشط.

ثانيا، في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يكتسي التعاون الصلد المركّز بشأن الوصول إلى نتائج مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بأهمية حيوية لتنفيذ الدول لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينطبق نفس الشيء على الجزاءات المفروضة ضد تنظيم ''القاعدة'' وحركة ''طالبان''. ويشار مع التقدير إلى التعاون مع الإنتربول بصفة خاصة في قرار مجلس الأمن ١٦٩٩ (٢٠٠٦). ولقد تطورت أشكال أخرى منذ ذلك الحين، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ومنذ أيام قليلة خلت، التقت لجنة مكافحة الإرهاب في نيروبي في اجتماعها الاستثنائي الخامس مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب بالنتائج التي تمخض عنها ذلك الاجتماع.

لكن من الضروري زيادة وتوسيع هذه الشراكات. وأحداث اليوم، وخاصة الهجوم في محافظة بغلان بأفغانستان، الذي تدينه فرنسا بحزم، يدلل مرة أخرى على الحاجة، إن كان هناك أي داع للتدليل عليها، إلى تقوية جهودنا الجماعية ضد الإرهاب بالعمل مع المنظمات الإقليمية.

ختاما، أود أن أشير إلى مجال - الاتجار المحرّم بالأسلحة الخفيفة - نعتقد أن الحاجة تقوم فيه إلى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إن الأسلحة الخفيفة تزعزع استقرار أقاليم بأكملها، بل إنها استُعملت أحيانا ضد قوات الأمم المتحدة. ويجب ألا يُدخَر أي جهد لتمكين المنظمات الإقليمية من المساهمة في محاربة الاتجار ذاك.

مع ذلك، ينبغي لنا، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نواصل اليقظة والحذر عندما نساعد المنظمات الإقليمية على وقوفها على أقدامها. إننا نمثل منظمة كونية. ورغم كل الخصائص الإقليمية والقيم المحلية، فإن منظمتنا مبنية على أسس رفض المذهب النسبي والنهوض بمُثل السلام والتعاون الكونية العليا. لا يوجد مكان في العالم ليست الأمم المتحدة منخرطة فيه في العمل - ويجب ألا يوجد مكان كهذا. لا توجد عادات تقليدية تجعل إقليما معينا متعذر الفهم ومتعذر الوصول إليه من قبل الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تكمن، ويجب أن تظل تكمن، في صميم نظامنا للأمن الجماعي. وإن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تدعم الأمم المتحدة، لكنها ليست بديلا لها.

هذه المسألة، أولا وقبل كل شيء، مسألة الشرعية، لكنها أيضا مسألة الكفاءة. لذا تقوم الحاجة إلى توخي الحذر الشديد فيما يتعلق باستخدام مواردنا. إن التعاون مع المنظمات الإقليمية ينبغي ألا يعني قصر دور الأمم المتحدة

على إتاحة السبل والوسائل لأطراف ثالثة من دون أن تحتل الأمم المتحدة نفسها المركز في القيادة وفي اتخاذ القرار.

أود أن أختتم بالإشارة إلى دور لجنة بناء السلام. اللجنة يمكنها أن تفيدنا كنقطة الالتقاء لكل أصحاب المصلحة الخارجين لتوهم من الصراعات الإقليمية. وإن مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حاسمة الأهمية. وفرنسا تتطلع بشغف إلى التفاعل معها.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد وفد فرنسا لمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته إندونيسيا، الذي سيُعتمد بعد قليل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية إندونيسيا.

أود أن أستهل ملاحظاتي بالإعراب عن بالغ تقديري للأمين العام على مشاركته النشيطة في المناقشة وعلى الأفكار الثاقبة الهامة التي شاطرنا إياها.

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الصرح العالمي. وما فتئت تحظى بصورة متزايدة بالاعتراف بدورها في النهوض بالأمن والرخاء، كل في منطقتها. وإندونيسيا داعم ثابت قوي للمنظمات الإقليمية. وهي عضو مؤسس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان). وقد دأبت على الترويج بحماس للتعاون فيما بين الأقاليم الذي اشتمل منطقة جنوب شرقي آسيا وجنوب غربي المحيط الهادئ، وبين آسيا وأفريقيا. كما دعمت بقوة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبتلك الروح اتخذنا زمام مبادرة عقد هذا الاجتماع للمجلس.

قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على النهوض بالسلم والأمن الدوليين لم تُستغل استغلالا كاملا بعد. وإن ثراء تجربتها في هذا النشاط الحيوي لم يُستثمر أيضا. وبموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن تطوير نماذج لتحسين مساهماتها في السلم والأمن الدوليين.

إن تجربة إندونيسيا كعضو مؤسس لرابطة آسيان تشهد على أهمية المنظمات الإقليمية للسلام والأمن. واستنادا إلى تلك التجربة، نتقدم بالملاحظات التالية.

أولا، المنظمات الإقليمية يمكن أن تحوّل ديناميات الإقليم صوب السلام والأمن تحويلا أساسيا. ويمكنها أن تبني جسور التفاهم؛ وأن تحوّل علاقات العداوة إلى علاقات ودية؛ ويمكنها أن تجلب الاستقرار والرخاء إلى الأماكن التي كان الصراع والخصام سائدين فيها.

عندما تأسست رابطة آسيان في عام ١٩٦٧، كانت نيران حرب ضروس تشتعل في جنوب شرقي آسيا الذي كان آنذاك مستنقعا اقتصاديا راكدا. وكانت الثقة والطمأنينة بين الأعضاء المؤسسين الخمسة في مستوى منخفض جدا. لكن رابطة آسيان، بالصبر والمثابرة، واتخاذ نهج البناء خطوة خطوة، نمت لتضم ١٠ من بلدان جنوب شرقي آسيا. وطيلة ٤٠ سنة منذ ذلك الوقت، تمتعت البلدان الأعضاء في رابطة آسيان بالسلام والأمن. وهذا مكّن الإقليم من التركيز على التنمية الاقتصادية، التي تعضد بدورها السلام والأمن.

وإن معاهدة آسيان للصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا تُطبق كمدونة سلوك للعلاقات بين أعضاء الرابطة وبين الرابطة والدول الخارجية المنتسبة. إن الموقّعين على المعاهدة والدول المنتسبة ينبذون استخدام القوة ويلزمون أنفسهم بتسوية نزاعاتهم في المنطقة بالوسائل السلمية. والواقع أن رابطة آسيان تمكّنت من تعزيز معايير ميثاق الأمم المتحدة وجهود منع الصراع.

ملاحظتنا الثانية هي أن المنظمة الإقليمية أو دون الإقليمية يجب أن تكيف نفسها لمواجهة التحديات حتى تحافظ على أهميتها في السعي إلى تحقيق السلم والأمن

الدوليين. وبوجه التحديات المنبثقة عن الجانب السلبي للعولمة والتهديدات الجديدة للأمن البشري، ما فتئت رابطة آسيا تحوّل نفسها من رابطة تربط بين دولها صلات مرنة إلى جماعة لأمم جنوب آسيا ترتكز على ثلاث ركائز: الجماعة الأمنية لرابطة آسيان، والجماعة الاقتصادية لرابطة آسيان والجماعة الاجتماعية – الثقافية لرابطة آسيان.

إن تحقيق الجماعة الأمنية للرابطة سيعزز قدرة رابطة آسيان على منع الصراعات وحلها وبناء السلام فيما بعد الصراع. وسينطوي على التنمية السياسية المستندة إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح. وهكذا ستبرز رابطة آسيان كجماعة تتخطى نطاق معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والشواغل الأمنية التقليدية. ستكون ملتزمة التزاما عميقا بحقوق الإنسان والديمقراطية. من المتوقع أن يتم التوقيع على ميثاق رابطة آسيان في غضون أسبوعين. وإن اعتماده سيجعل من رابطة آسيان منظمة تهتدي بالأحكام.

ثالثا، المنظمة الإقليمية يمكنها أن تمارس نفوذها على ديناميات السلام والرخاء فيما يتجاوز حدودها الجغرافية. وقد انتهجت رابطة آسيان، منذ ولادتها في عام ١٩٦٧، إلى جانب النهوض بالتكامل الداخلي، استراتيجية خارجية التطلع. لقد ظلت منظمة مفتوحة تواصل تحسين التعاون فيما وراء حدودها الجغرافية ومع المنظمات الإقليمية الأخرى. وهكذا تبّنت علاقات قائمة على الحوار بين الشركاء مع ١٠ بلدان ومنظمات.

وتواصل الرابطة العمل بمبادرة ''آسيان + ٣'' للتعاون مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية – وهي عملية تربط جنوب شرقي آسيا بشمال شرقي آسيا.

إنها الروح الدافعة وراء منتدى آسيان الإقليمي، الذي أُسس في عام ١٩٩٤، والذي يشكل منتدى الحوار والتشاور الوحيد بشأن المسائل السياسية والأمنية وبناء الثقة ودبلوماسية الوقاية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ الواسعة.

في عام ٢٠٠٥، عقدت رابطة آسيان مؤتمر قمة شرق آسيا، فجمعت بين بلدان عملية ''آسيان +٣'' وأستراليا والهند ونيوزيلندا. ويتوخى مؤتمر القمة تأسيس صرح جديد للسلام والأمن والرخاء في جنوب آسيا.

وطورت رابطة آسيان الحوار مع أوروبا من خلال ''اجتماع آسيا – أوروبا''، ومع أمريكا اللاتينية من خلال ''منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية''. وبذلك تشاطر رابطة آسيان بلدانا فيما وراء حدود منطقتها معاييرها وممارساتها في تعزيز السلام والأمن. ولئن كانت عضوية رابطة آسيان لا تضم رسميا بلدانا من منطقتي شرق آسيا وآسيا – المحيط الهادئ، فإن أنشطة رابطة آسيان تشمل هاتين المنطقتين الأوسع، من خلال آلية الحوار بين الشركاء.

لقد ظلت إندونيسيا مناصرا عظيما للجهود التي تدفع عجلتها رابطة آسيان. والواقع أن إندونيسيا نفسها عززت التعاون بين الأقاليم، واستفادت منه مباشرة. وتود إندونيسيا في هذا الصدد أن تحيي الاتحاد الأوروبي ورابطة آسيان على مساهمتهما في جهدنا الناجح لاستعادة السلام والأمن في مقاطعة آشي أثناء الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧؛ خاصة بتوفير فريق رصد مشترك لمراقبة تنفيذ اتفاق سلام آشي.

وتلتزم إندونيسيا التزاما راسخا بتلك الأنشطة داخل الأقاليم وفي ما بينها وتشارك فيها بصورة قوية. وفي الوقت ذاته، نلتزم التزاما راسخا أيضا بمبادئ الأمم المتحدة ومثلها وأهدافها. وبالتالي، فإننا على اقتناع كامل بالضرورة الإستراتيجية المتمثلة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن خلال هذا التعاون، يمكننا القيام بمعالجة فعالة للتحديات الأمنية التي يتسم بها عصرنا الحاضر على الصعيد العالمي.

ويحدو إندونيسيا أمل صادق في أن تحقق مناقشاتنا اليوم ذلك الهدف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد ألبيرتو رومولو، وزير خارجية الفلبين، وأعطيه الكلمة.

السيد رومولو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يهنئ وفد الفلبين إندونيسيا ووزير خارجيتها بتوليها رئاسة المجلس.

إن الوجه المتغير لعالمنا يسلط الضوء على الدور الأساسي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سعينا إلى السلم والأمن. وبالنسبة للفلبين، يتسم السلم والأمن في مختلف مناطق العالم بأهمية بالغة من حيث التزامنا بالمبادئ الأساسية للميثاق وبسبب ما يساورنا من قلق بالغ إزاء رعايانا. فعشر رعايانا يوجدون خارج البلد ويعيشون في كل منطقة من مناطق العالم تقريبا. ومن المصلحة الوطنية الحيوية لبلدي إذن أن تظل جميع هذه المناطق تنعم بالسلم والاستقرار والتقدم.

ويشكل ميثاق الأمم المتحدة أساس التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي العمل مع الأمم المتحدة، يجب على المناطق الإقليمية تعزيز قدرتها على تسوية النزاعات وصون السلم والأمن. وتدل مشاريع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام، وتعزيز التفاعل بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام، على أهمية تلك الشراكة وجدواها. ولمواصلة تعزيز تلك الشراكة البالغة الأهمية، أود أن أتقدم، بكل احترام، بالاقتراحات التالية.

أولا، ينبغي أن يشكل تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن على الصعيد الإقليمي الدعامة الأساسية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ثانيا، ينبغي وضع ترتيبات رسمية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحديد مجالات واضحة للمسؤولية وإقامة تعاون أكثر فعالية. وقد أوصى تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٥ المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' بتوقيع مذكرات تفاهم لتنظيم هذه العلاقات. ووقّعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مذكرة من هذا القبيل في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا مُنِحَت مركز المراقب في الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثالثا، ينبغي رصد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. ويتعين اعتبار الرصد عملية مثرية يُسلط فيها الضوء على أفضل الممارسات للرجوع إليها والاسترشاد بها في المستقبل.

رابعا، ينبغي للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، مواصلة السعي إلى فتح جميع قنوات الاتصال مع المنظمات الإقليمية والتشاور معها.

وعلى المناطق الإقليمية الاضطلاع بدور أساسي فيما يتعلق بالسلم والأمن في مجالات اختصاصها. وقد اتخذت رابطة أمم جنوب شرق آسيا العديد من المبادرات التي أسهمت إسهاما كبيرا في السلم والأمن والاستقرار في منطقتنا. وتشمل تلك المبادرات الإعلان عن إنشاء منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، وإعلان الوفاق لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وإنشاء المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعملية رابطة أمم جنوب شرق آسيا للحوار، والإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، والإجراءات

الإقليمية التي اتُخذت بتعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بكمبوديا وتيمور – ليشتي.

كما يجب علينا أن نهتم بصورة نشطة بالمستجدات المتعلقة بالجهود الرامية إلى بناء علاقات أقوى بين مناطقنا والأمم المتحدة. وإحدى المسائل الملحة التي تخص رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة هي الحالة في ميانمار، أو بورما. ففيما يتعلق بمسألة ميانمار، أود أن أؤكد مجددا بأن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا ما زالوا يدعمون تماما دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام في شخص المبعوث الخاص ابراهيم غمباري. وبالنسبة للفلبين، يحدونا الأمل في أن تثمر جميع الجهود المبذولة في منطقتنا وهنا في الأمم المتحدة، نتائج إيجابية وملموسة تؤدي إلى المصالحة الوطنية والانتقال السلمي إلى الديمقراطية في ميانمار. ويتمثل أملنا وتوقعنا الصادقين في الإفراج الفوري عن داو أونغ سان سو كي دون أي شرط أو قيد، للبدء في تلك المصالحة الوطنية والانتقال السلمي، وأن تشارك جميع الأطراف، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في العملية الدستورية لإرساء الديمقراطية في ميانمار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للدعوة الموجهة من المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أعطي الكلمة الآن للسيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد محمصاني: اسمحوا في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقدكم هذا الاجتماع الهام المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. كما يسرني أن أهنئكم برئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أثني على سلفكم الممثل الدائم لغانا، على رئاسة المجلس في الشهر المنصرم.

وأود أن أرحب بمشاركة الأمين العام بان كي – مون في هذه الجلسة.

إن هذا الاجتماع يكتسي أهمية خاصة لأنه ينعقد في سياق تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية وتفعيل دورها لتصبح أحد الأذرع الرئيسية للأمم المتحدة في تعاملها مع القضايا الدولية بكل أبعادها السياسية ومضامينها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى نهج متسق تجاه اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته الأساسية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وقد قامت الأمم المتحدة خلال العقد الماضي، استجابة منها لمواجهة المخاطر الأمنية والتهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي، بتطوير مجموعة من النهج التي تشتمل على بناء وتشجيع شراكات استراتيجية وترتيبات تعاونية مع المنظمات الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية، بوصفها آليات هامة في مجال النظام الأمني الجماعي تقوم بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات وحلها.

وفي هذا السياق، وفي إطار التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تسهم جامعة الدول العربية بدور كبير في تعزيز السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لتطوير التعاون بينها وبين الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحوار وبناء الثقة ومنع نشوب الصراعات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وحفظ وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

وفي إطار التداخل الجغرافي والإقليمي بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، أود أن أشير هنا إلى الدور الفعال الذي تقوم به جامعة الدول العربية في صون السلم والأمن الإقليميين، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في إطار مفاوضات السلام في السودان، ومتابعة ومعالجة الوضع

الحالي في دارفور، وتحقيق الاستقرار والسلام في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي.

يواجه مجلس الأمن تحديات لم يسبق لها مثيل في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مما يتطلب من المجلس إشراك المنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بمناطقها والمدرجة في جدول أعمال المجلس، وإعطاءها دورا للمشاركة في التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويقتضي الدور الفعّال الذي تقوم به المنظمات الإقليمية عموما، وجامعة الدول العربية تحديدا، في مجال صون السلم والأمن الدوليين، أن تعزز الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الشراكة معها. ويتطلب ذلك من المجلس أن يُفعِّل علاقاته مع المنظمات الإقليمية في سياق تعامله مع الأزمات الدولية وإداراتها، نظرا لما لتلك المنظمات من ميزة نسبية وقيمة مضافة في مجال عملها الإقليمي. ومما لا شك فيه أن تجاوز دور المنظمات الإقليمية لن يَصُبّ في مصلحة العمل الدولي المشترك الذي يعتمد نجاحه على تضافر الجهود الإقليمية والدولية.

لقد وضع الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ خطة للسلام حددت مفهوم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. واعتُبر هذا التعاون سبيلا لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. وسبق لمجلس الأمن أن أكد على أهمية دور المنظمات الإقليمية في مجال صون الأمن والسلم الدوليين. وبناء على ذلك، دعا المنظمات الإقليمية إلى النظر في سبل تعزيز وتحسين تنسيق جهودها مع ما تبذله الأمم المتحدة من جهود.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أُذكّر بالإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٩٤ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وعُقدت منذ ذلك الحين خمسة اجتماعات رفيعة المستوى بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية. وفي هذا الإطار، نود أن نُذكر بدعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر يبحث في أمور الأمن الدولي بمعناه الواسع وتأكيد الحماية الجماعية له والحفاظ عليه ومعالجة التحديات التي تواجهه، على أن يسبق ذلك اجتماعات إقليمية تناقش الموضوع ذاته للإعداد لهذا المؤتمر، الذي يمكن أن يسهم في تعبئة الجهود العالمية، وفي التفاف الرأي العام العالمي حول دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جواو سالغيرو، الممثل الدائم للبرتغال الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد سالغيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لي أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

بادئ ذي بدء، أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذا المجلس وعلى تنظيمكم لهذه المناقشة الآنية لموضوع يوليه الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا.

يقر الاتحاد الأوروبي بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. ويرمي الاتحاد الأوروبي إلى دعم الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في اضطلاعها بمسؤولياتها والتصدي لتحديات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها كوسيلة لتعزيز تعددية أطراف فعّالة.

وعملا بالفصل الثامن من الميثاق، تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا محوريا في تعزيز السلام والأمن، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويمكن استخدام قدراتها في مجال الدبلوماسية الوقائية ومساعيها الحميدة لمنع نشوب الصراعات العنيفة أو تجددها على الصعيدين الوطني والدولي. فهذه المنظمات أقرب إلى حقيقة ما يجري في البلدان والأقاليم، وعادة ما يتوفر لديها الحافز والاستعداد للتحرك بسرعة وفعّالية للمساعدة في تسوية الصراعات والتخفيف من آثارها. كما أنها تحتل مكانة متميزة لدعم جهود بناء السلام وتعزيزها.

ونعتقد أن خبرة الاتحاد الأوروبي الطويلة وطابعه الفريد وأدواته المتعددة وموارده الضخمة يمكن أن تُستخدم في سياق تعاون أعمق وأوسع مع الأمم المتحدة، على النحو الذي عبر عنه القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، في مجالات مثل منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ومما يُثلج صدر الاتحاد الأوروبي بوجه خاص، ذلك التقدم الكبير المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، ولا سيما التوقيع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات. وانطلاقا من الإعلان المشترك السابق الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تحدد الوثيقة الجديدة أربعة مجالات ملموسة لزيادة التعاون بين المنظمتين: التخطيط والتدريب والاتصالات وأفضل الممارسات. وينخرط الاتحاد الأوروبي بهمة في تنفيذ الإعلان المشترك ويلتزم التزاما كاملا بتنفيذه، عن طريق تدابير محددة ترمي إلى تطوير الحوار وتبادل الخبرات بصورة منتظمة وعلى مختلف المستويات، وكذلك عن طريق ضمان الاتساق بين السياسات العامة التي تنتهجها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وجرى تعاون مماثل في السنوات الأخيرة مع الأمانة العامة في مجال منع نشوب الصراعات.

واسمحوا لي أن أذكر عددا من الأمثلة على كيفية تعبئة الاتحاد الأوروبي كامل نطاق سياساته العامة وأدواته بصورة تكفل الدعم المتبادل من أجل تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع مراحل تحقيق السلم والأمن، من منع نشوب الصراع إلى حفظ السلام وبناء السلام.

وفي إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، اجتازت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بنجاح اختبارين حقيقيين تمثلا في عمليتين نُفذتا في عام ٢٠٠٣: بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وعملية أرتميس بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي نفذت بموجب القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، ونجحت في تثبيت الأوضاع الأمنية وتحسين الحالة الإنسانية وحماية السكان المدنيين في بونيا، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي عام ٢٠٠٦، قامت قوة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة الاتحاد الأوروبي بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العملية الانتخابية هناك. وتم استكمال ذلك الدعم العسكري، منذ عام ٢٠٠٥، ببعثتين مدنيتين طويلتي الأجل لتعزيز إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمثل بدء العملية العسكرية الانتقالية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأوروبي لدعم بعثة شرطة الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى خطوة جديدة في تعاوننا ومثالا ملموسا على كيفية تحقيق أقصى قدر من التآزر وتحديد المسؤوليات عن طريق تقسيم واضح للعمل. ومن خلال معالجة البعد الإقليمي لأزمة دارفور، فإن نشر بعثة الأمم المتحدة في

جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بالترادف مع نشر عملية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، بالسودان، كان خطوة ضرورية لتيسير إيجاد حل دائم ووضع حد للعنف في المنطقة.

وفي البلقان، تحظى العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي بدعم هياكل منظمة حلف شمال الأطلسي، في إطار اتفاق فريد من نوعه للتعاون بين المنظمتين. وفي كوسوفو، يضطلع فريق أوروبي بأنشطة تحضيرية بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من أجل تدشين بعثة أوروبية في قطاع سيادة القانون، حالما تُستوفى الشروط لذلك.

وعلى نفس المنوال، يقوم الاتحاد الأوروبي بتعبئة المساعدة الإنمائية. ففي دارفور، يقدم الدعم المالي منذ البداية لقوة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، من خلال مرفق السلام الأفريقي، وهو التزام كان يبلغ ٢٥٠ مليون يورو في الأصل، ورُفع الآن إلى ٣٨٥ مليون يورو، دعما لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وتعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية فيما يتعلق بحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات. وبالإضافة إلى دارفور، دَعَم ذلك المرفق الجهود الأفريقية لحفظ السلام من خلال القوة المتعددة الأطراف التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الانتخابات في جزر القمر. وتم التعهد بمبلغ ٢٧ مليون يورو حتى الآن في مجال بناء القدرات.

كما أن الأداة الجديدة لتحقيق الاستقرار تسهم الآن في جهود السلام والأمن، وقدمت أول دعم للصندوق الاستئماني للفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم الوساطة في دارفور، ولإنشاء وحدة عنصر شرطة تشادي تُعنى الأمم المتحدة بتدريبه في إطار التدخل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المشار إليه آنفا، وفي حالة الصومال، يقدم الدعم لقدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال التخطيط. وبالمثل، يسهم الغطاء المالي الوطني والإقليمي لصندوق التنمية الأوروبي في هيكل السلام والأمن الأفريقي على المستويين القطري ودون الإقليمي. وجاري النظر في تنفيذ برامج للقدرات الثلاثية بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لا سيما في غرب أفريقيا، وتشمل الجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا. كما أن صناديق التنمية التابعة للاتحاد الأوروبي تستخدم في جميع أنحاء العالم في أعمال تتعلق ببناء السلام في بلدان ما بعد انتهاء الصراع.

ودعم هيكل السلام والأمن الأفريقي يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي أرساها الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي. كما أن البرنامج الأوروبي لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال إسهام ذلك البرنامج في مدارس حفظ السلام في أفريقيا وأوروبا، يندرج في إطار هذه الشراكة الاستراتيجية.

وكما هو معترف به على نطاق واسع، فإن الاتحاد الأوروبي هو بحد ذاته هيكل للسلام والأمن في منطقته، يقوم على قيم مشتركة للسلام والازدهار والحكم السديد وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نشدد على هذه القيم ذاتها في إطار العلاقات الدولية الأوسع.

والاتحاد الأوروبي يضطلع بدور نشط في تعزيز التعاون الإقليمي في جميع أنحاء القارة الأوروبية والمناطق المجاورة، مستخدما في ذلك آليات وسياسات مثل سياسة الجوار الأوروبية، وعملية تثبيت الاستقرار والانتساب

والشراكة الأورو – متوسطية – التي عقدت اجتماعاها في لشبونة أمس واليوم، ويجتمع في إطارها ٢٧ بلدا أوروبيا وعشر بلدان من منطقة شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

والاتحاد الأوروبي يدعو إلى اعتماد نهج براغماتي وعملي المنحى، سواء بالنسبة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أو في الإطار الأعم للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها. وفي هذا السياق، نود أن نتقدم ببعض الاقتراحات بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مثل كفالة حوار أكثر تواترا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حول صون السلام والأمن، من خلال استخدام هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ وتعزيز التعاون بشأن جوانب متعلقة بحفظ السلام المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الشرطة وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني؛ والسعي إلى إنشاء آليات محددة للتنسيق والتعاون في حالات الأزمات حيثما تشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معا؛ وتنظيم تمارين منهجية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للاستفادة من الدروس المستخلصة عقب حالات التعاون التشغيلي المشترك؛ وتعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي في لجنة بناء السلام، مع التعويل على تجربتنا كطرف عالمي فاعل رئيسي ومساهم كبير بالأموال في أنشطة بناء السلام.

وختاما، أود أن أكرر أن الاتحاد الأوروبي سيواصل الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين بكل طريقة ممكنة، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بالدعوة التي وجهها المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الوهاب، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد عبد الوهاب (تكلم بالانكليزية): السيد الوزير، من دواعي السرور البالغ لوفدي أن نراكم تترأسون هذه المناقشة الهامة. ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعتز بأن تكون إندونيسيا من بين دولها الأعضاء النشطين والمهمين.

إن الطابع المتطور لصراعات اليوم وتحدياته الأمنية يتجاوز الحدود الوطنية، بل والإقليمية. ومنظمة المؤتمر الإسلامي ترى أن المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في موقع أفضل لتقييم الأسباب الجذرية للصراعات، وبالتالي وضع استراتيجيات محددة لمعالجتها. ولهذه المنظمات مصلحة أكبر في السعي إلى معالجة التحديات الناشئة في فنائها الداخلي. كما أن لديها فهما سليما للأسباب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لتلك الصراعات، ولديها أيضا القدرة للتعرف على الآليات المحلية القائمة وتعبئتها من أجل معالجتها بصورة فعالة وناجعة.

ومن الأهمية بمكان أن نشرك المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى على نحو استباقي منذ المراحل المبكرة للغاية، عندما تبدأ بوادر عدم الاستقرار في الظهور. وحتى يتسنى ذلك، لا بد من التأكيد بصورة أكبر على تعددية الأطراف، حيث تكون الغلبة للتعاون والحوار على الأحادية والفُرقة. وقبل شهر تقريبا، وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بيانا ختاميا شددوا فيه بالإجماع على ضرورة بلورة تصورات مشتركة ونُهُج متفق عليها لمعالجة المخاطر الجديدة والراهنة التي تتهدد السلام والأمن الدوليين في سياق تعددية الأطراف.

ولقد أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي مرارا وتكرارا على رأيها بأن معالجة المشاكل من زاوية الأمن فحسب

لا يمكن أن تفضي إلى حلول دائمة وشاملة. وينبغي أن تخلي الحلول قصيرة الأجل السبيل لفهم أفضل للأسباب الجذرية للصراعات، التي كثيرا ما تعزى إلى المظالم السياسية والتخلف عن التنمية وتخلف المجتمعات وحاجتها إلى الحكم الرشيد.

وكعلامة على التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بمعالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية التي كثيرا ما تكون أسبابا جذرية للصراعات، أنشأت منظمتنا صندوقا خاصا لتخفيف وطأة الفقر في عدد من الدول الأعضاء.

وبرنامج العمل العشري للمنظمة قد أناط بها ولاية تعزيز دورها في منع نشوب الصراعات، وبناء الثقة، وحفظ السلام، وتسوية الصراعات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع من خلال تعاون معزز مع المنظمات الدولية والإقليمية. وفي هذا الصدد، اضطلع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي شخصيا بدور فاعل فيما يتصل بتسوية الصراعات في العديد من البلدان.

وفي إطار العمل بنشاط من خلال آليات الأمم المتحدة، تولي المنظمة أهمية بارزة لارتباطها بلجنة بناء السلام. وستواصل اللجنة انخراطها النشط في عمل اللجنة، فهي بصدد معالجة تحديات معقدة.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجددا على الحاجة الأساسية إلى تعددية الأطراف الفعالة من خلال المشاركة والحوار السياسيين، على أعلى مستوى وفي إطار جو للاحترام المتبادل، بوصفهما شرطا مسبقا للتعاون الفعال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للدعوة التي وجهها المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ليلا هانيترا راتسيفاندرياماننا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة راتسيفاندرياماننا (الاتحاد الأفريقي) (تكلمت بالفرنسية): إن الاتحاد الأفريقي يرحب، من خلال هذه الرسالة باسم رئيس مفوضية الاتحاد، سعادة السيد ألفا عمر كوناري، بعقد هذه الجلسة. وأهمية الجلسة معترف بها بالإجماع ونحن نقدر المبادرة. وتم إيلاء المسألة قيد النظر اليوم أهمية كبيرة في الأعوام الأخيرة، وخاصة من جانب مجلس الأمن. وتبين ذلك في المناقشات المواضيعية التي ظل المجلس دائما يدعونا إليها وأبرزت الثقة التي تولى للمنظمات الإقليمية في ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

وبطبيعة الحال، وقبل أن أتكلم عن دور المنظمات الإقليمية في ذلك المجال، فإن الاعتراف بالمسؤولية الأولية لمجلس الأمن أمر أساسي. والمنظمات الإقليمية، من جانبها، تتدخل لمساعدة الأمم المتحدة وتتحمل نصيبها من العبء بوصفها جزءا من الإطار الشرعي لميثاق المنظمة. وعلى المنظمات أن تتصرف بشكل عاجل بغية تحقيق الاستقرار فورا في أي حالة معينة. وبعد ذلك تشارك في تهيئة الظروف التي تكون مواتية لنشر الأمم المتحدة لأي عملية لحفظ السلام أو بناء السلام، كجزء من دور مشترك يقوم على أساس التكامل والتضامن.

والتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية في مجال حفظ السلام في أفريقيا يشكل انجازا ينبغي البناء عليه. وشهدنا العديد من التجارب، مثل نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشر مجلس الأمن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والدور الهام الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تسوية الأزمة في كوت ديفوار وفي أماكن أخرى في غرب أفريقيا.

ونظرا للعمل الملموس الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وبناء السلام، تم

وضع أسس هامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وبوروندي وليبريا وسيراليون. ومعظم قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمات في أفريقيا تم اتخاذها على أساس التوصيات التي قدمها الاتحاد الأفريقي. وأخيرا، فإن قيادة الاتحاد الأفريقي تؤكد بشكل متزايد على دورها في تنسيق الحوارات السياسية ومحادثات السلام في حالات الأزمة في جميع أرجاء أفريقيا.

إن جميع تلك التجارب توضح الابتكار والمرونة، وقبل كل شيء، حشد المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، يجري استخلاص الدروس من أجل تحقيق المزيد من الإدارة الفعالة للصراع وتحسين التنسيق بين المستويات المختلفة للهيكل العالمي للسلام والأمن.

وآن الأوان لتنفيذ الالتزامات التي قطعت بالفعل في الأدوات القانونية المختلفة في مجال صون السلام والأمن الدوليين، وخاصة برنامج الأمم المتحدة ذي السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وعلينا أن ننسق مبادراتنا بغية تفادي تداخل الجهود وتكرارها. ولا بد أن تكون الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شراكة متسقة – وهو أمر يتطلب مواءمة إجراءات اتخاذ القرار والتحليل الاستراتيجي المشترك والتبادل المنتظم للمعلومات.

(تكلمت بالانكليزية)

إن إنشاء أفريقيا التي تنعم بالسلام والمتكاملة والتقدمية يقع في الصميم ذاته للاتحاد الأفريقي، على النحو المنصوص عليه في قانونه التأسيسي. وبغية أن يتحمل الاتحاد الأفريقي بشكل كامل تلك المسؤولية، اتخذ الاتحاد خطوات ملموسة لإنشاء هيكل قاري شامل لصون السلام والأمن، بما في ذلك مجلس السلام والأمن ذاته، وآلية الاتحاد الأفريقي للدفاع المشترك، والقوة الاحتياطية الأفريقية، والآلية الأفريقية القارية للإنذار المبكر، وفريق الحكماء.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الاتحاد الأفريقي أظهر بشكل كامل استعداده لتحمل نصيبه من المسؤولية في صون السلام والأمن الدوليين من خلال جهودها في الحالات المختلفة. وهذه الجهود أذن بها على النحو الواجب مجلس الأمن، وتمت إدارتها بالدعم المادي والسوقي والمالي للشركاء الدوليين. وأبدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حماسها في الاستجابة للنداءات من أجل المساهمة بقوات وبموظفين آخرين، بوصف هذا علامة قوية على التزامها بالذات نحو السلام والأمن الدوليين. وما زال الاتحاد الأفريقي، باستخدام آليات مختلفة وبالعمل بتعاون وثيق مع المنظمات دون الإقليمية، يكرس جهودا كبيرة وقيادة نحو معالجة الأزمات في جميع أرجاء القارة.

وأحد الوقائع التي برزت من التجربة الميدانية للاتحاد الأفريقي هي الحاجة الجوهرية إلى إنشاء آلية مستدامة لتمويل عمليات حفظ السلام التي تديرها المنظمات الإقليمية بالنيابة عن مجلس الأمن. وتطلعنا المشترك – وهو إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة، في إطار الفصل الثامن من الميثاق – يعكس الرغبة المستمرة للمجلس ذاته في تعزيز المنظمات الإقليمية بوصفها شركاء رئيسيين في الاضطلاع الفعال بمسؤوليات المجلس.

وعدم وجود آلية ثابتة لدعم جهود حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية قد ينشئ جوا يفضي إلى تصاعد أعمال القتال. وأيضا، فإن حالات التأخير في الاستجابة للأزمة تسفر في أغلب الأحيان عن اضطراب النسيج الاجتماعي للمجتمعات. وهذا يعني أن معظم الفرصة الموثوقة والفورية لصنع السلام المبكر قد تضيع، مما يجعل من الضروري إنشاء عمليات طويلة ومعقدة ومكلفة للسلام في مرحلة لاحقة، كما شهدنا في حالتي الصومال والسودان. والإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا ما زالت تشكل

علامة لا يمكن أن تمحى من ذاكرتنا الجماعية المتعلقة بعدم وجود استجابة عاجلة وفعالة لحالة الأزمة.

وفي ضوء ذلك، نود بالتالي أن نكرر مناشدتنا مجلس الأمن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعطاء المزيد من الزخم لفعالية إنشاء الأمم المتحدة لآلية لتمويل عمليات حفظ السلام التي تديرها المنظمات الإقليمية بالنيابة عن المنظمة. والمجلس على دراية شديدة بأوجه القوة التي تضيفها المنظمات الإقليمية. وقدرتنا على التأثير الكامل عليها ستكون أمرا حاسما لفعالية الشراكة الناشئة في صون السلام والأمن الدوليين.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي الختام، فإن المناقشة التي بدأها المجلس تتفق مع تطلعنا إلى التعاون القوي مع الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في صون السلام والأمن الدوليين. ومبادرة المجلس، قبل كل شيء، توازي تطلعات جميع الرجال والنساء في أفريقيا إلى العيش في عالم ينعم بالوئام والرفاه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للدعوة التي وجهها المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نوربك جينباييف، الممثل الدائم لجمهورية قيرغيزستان لدى الأمم المتحدة، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيد جينباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود، قبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي، بأن أصبحتم رئيسا لمجلس الأمن، وأتمنى لكم كل نجاح ممكن في هذا المنصب المسؤول.

في كلامي اليوم، ممثلا البلد الذي يرأس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أود أن أنوه بأهمية قيام الوفد الإندونيسي بعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب، بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وإننا مقتنعون، بأن المجلس، في ظل قيادتكم الماهرة، سيدي، سيحقق نتائج ناجحة. واسمحوا لي، معالي الوزير ويراجودا، أن أعرب لكم، باسم الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، السيد بورديوزها، الذي لم يستطع أن يأتي إلى نيويورك بسبب ارتباطات معينة، عن عبارات التقدير على دعوتكم إياه للمشاركة في جلسة اليوم.

إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ترحب بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشات للكلام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن وسائل توسيع أثر هذا التعاون من أجل النجاح في بلوغ أغراضنا وأهدافنا. إننا نلاحظ أهمية تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ونتقاسم الاهتمام بإيجاد وسائل لتحسين هذا التنسيق، بوصفه جزءا من البحث المتواصل عن الجهود المشتركة لتحديد الأساليب المفيدة والفعالة لضمان السلم والأمن الدوليين. وإننا مقتنعون بأن عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلام يمكن أن يسهم بالتنفيذ الماهر، في تدعيم الإمكانيات وتشجيع النجاح في تحقيق الأغراض البالغة الأهمية لدى الأمم المتحدة.

إن المنظمات الإقليمية مكلفة اليوم بدور هام في منع الصراع وتسويته، فضلا عن بناء السلام بعد الصراع والجوار الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية الوثيقة بين أعضاء تلك المنظمات تعطيها مزايا نسبية في وجود فهم أفضل لديها للأسباب الجذرية للصراع الإقليمي، وفي السعي بنجاح أكبر إلى حلول سلمية لتلك المشاكل. وقد تم تنفيذ العمليات الأخيرة للأمم المتحدة في دعم السلام، بالتعاون الوثيق بين المنظمة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، أود الإبلاغ بإيجاز عن القرارات الأخيرة التي اتخذتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مجال حفظ السلام.

إن مجلس الأمن الجماعي للمنظمة يؤكد على جهودها الرامية إلى ضمان الأمن والاستقرار الجماعيين في إطار صلاحياتها، ويعلن التزامها بالأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبقرارات مجلس الأمن التابع لها، وبمعايير القانون الدولي المعروفة على نطاق واسع. ونظرا لأهمية ضمان المشاركة الفعالة من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ودولها الأعضاء في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وبالنظر إلى أن مشاركتها في أنشطة حفظ السلام أداة فعالة لتدعيم مواقفها الدولية، وسلطتها وتأثيرها السياسي في الشؤون العالمية والإقليمية، وبالاستناد إلى وثائقنا التأسيسية في دوشانبي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فقد أقرت منظمة معاهدة الأمن الجماعي الاتفاق المتعلق بنشاطها في حفظ السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ مجلس الأمن الجماعي للمنظمة المذكورة قرارا بشأن وثائق تتعلق بإقامة هيكل معياري وتنظيمي لآلية حفظ السلام في إطار المنظمة، بما في ذلك حكم يتعلق بالقوات الجماعية لحفظ السلام، وحكم بشأن فريق عامل للعمليات، لتحضير عمليات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وحكم بشأن رئيس بعثة حفظ السلام لديها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. وإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.